

الجمهورية العربية السورية: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ - تقرير خبراء الصندوق؛ ونشرة المعلومات المعممة حول مناقشة المجلس التنفيذي ذات الصلة؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل للجمهورية العربية السورية

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع بلدانه الأعضاء عادة ما تتم على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، صدرت الوثائق التالية التي تضمها هذه المجموعة الوثائقية:

- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ الذي أعده فريق خبراء الصندوق عقب مناقشاتهم المنتهية في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ مع المسؤولين في الجمهورية العربية السورية بشأن التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات. وتعتبر الآراء الواردة في التقرير عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.
 - نشرة معلومات معممة تلخص آراء المديرين التنفيذيين كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٩ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة.
 - بيان المدير التنفيذي الممثل للجمهورية العربية السورية.
- وسوف تصدر الوثيقة المشار إليها أدناه بشكل منفصل.

الملحق الإحصائي

ويجوز أن تُحذف المعلومات المؤثرة على السوق طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ولمعاونة الصندوق في تقييم سياسة النشر، يسرنا تلقي تعليقات القراء على عنوان البريد الإلكتروني التالي:

Publicationpolicy@imf.org

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي

العاصمة واشنطن

صندوق النقد الدولي

الجمهورية العربية السورية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨

Staff Report for the 2008 Article IV Consultation

أعدّه الخبراء الممثلون للصندوق في المشاورات مع الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٨

بموافقة آدم بينيت وديفيد مارستون

١٩ ديسمبر ٢٠٠٨

- عُقدت المناقشات المقررة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ في دمشق خلال الفترة ١٥-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨. وضم فريق البعثة الموفدة من الصندوق السادة خالد صقر (رئيساً) وجمعة دريدي وماريوز ساملينسكي ومعتز السعيد والسيدة ميترا فرح بخش (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، والسيد سامي جدع (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)، والسيد سمير الضاهر (من البنك الدولي). وقد حضرت الاجتماعات السيدة وفاء عبد العاطي (من مكاتب المديرين التنفيذيين)، وشارك في المناقشات المعنية بالسياسات السيد آدم بينيت (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).
- واجتمع أعضاء البعثة مع معالي الدكتور عبدالله الدردري نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ومعالي الدكتور محمد الحسين وزير المالية، ومعالي الدكتور سعد الله آغة القلعة وزير السياحة، ومعالي الدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي، وممثلي المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية.
- وكانت مشاورات المادة الرابعة السابقة قد اختتمت في ٣١ يوليو ٢٠٠٧، ويمكن الاطلاع على تقرير الخبراء ونشرة المعلومات المعممة التي تلخص مناقشة المجلس التنفيذي ذات الصلة في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=21272.0>

المحتويات

الصفحة

٣	ملخص واف
٥	أولاً - الخلفية وآخر التطورات
١١	ثانياً - مناقشات السياسات
١١	ألف - الآفاق والمخاطر
١٢	باء - سياسة المالية العامة
١٣	جيم - إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي
١٤	دال - قضايا القطاع الخارجي
١٦	هاء - الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى
١٦	ثالثاً - تقييم خبراء الصندوق
	الإطارات
٩	١- صعود وهبوط النفط في الاقتصاد السوري
١٠	٢- أهم استنتاجات وتوصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٠٨
١٥	٣- تقييم سعر الصرف
	الأشكال البيانية
٥	١- إنتاج النفط وصافي الصادرات النفطية
٧	٢- المؤشرات المقارنة الإقليمية للوساطة المالية، ٢٠٠٧
٨	٣- التطورات الاقتصادية الكلية
١٢	٤- الآفاق في الأجل المتوسط
	الجدول
٢٠	١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٩-٢٠٠٤
٢٢	أ٢- ملخص عمليات المالية العامة، ٢٠٠٩-٢٠٠٤ (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٣	ب٢- ملخص عمليات المالية العامة، ٢٠٠٩-٢٠٠٤ (بمليارات الليرات السورية)
٢٤	٣- المسح النقدي، ٢٠٠٩-٢٠٠٤
٢٥	٤- ميزان المدفوعات، ٢٠١٣-٢٠٠٤
٢٧	٥- الإطار الاقتصادي الكلي في الأجل المتوسط، ٢٠١٣-٢٠٠٤
٢٩	٦- مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠٠٨-٢٠٠٦
٣١	٧- هيكل النظام المالي، ٢٠٠٨-٢٠٠٧
	الملحق
٤٦	الأول: مسودة نشرة المعلومات المعممة

ملخص واف

خلفية

- ظل التعافي الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ مستمرا في عام ٢٠٠٧، مع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بأكثر من ٥%. وقد أعان على ذلك ما تم إحراره من تقدم في تنفيذ الإصلاحات وارتفاع الطلب الإقليمي على الصادرات السورية غير النفطية. غير أن إنتاج النفط استمر في اتجاه هبوطي. واتسع عجز المالية العامة والعجز الخارجي بصورة طفيفة ليصل إلى مستويات لا يزال من الممكن الاستمرار في تحملها، واستمر صافي الموجودات الأجنبية في مستويات مطمئنة.
- ويُتوقع أن يكون أثر التطورات المعاكسة الجارية حاليا على الصعيدين العالمي والإقليمي طفيفا نسبيا على الاقتصاد السوري في الأجل القصير. ويرجّح أن تتبدى هذه الآثار في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج والطلب على الصادرات السورية من منطقة الخليج.
- ويُتوقع أن تتحسن الآفاق على الأجل المتوسط مع بدء تعافي الاقتصادات العالمية والإقليمية، مع تسارع وتيرة النمو غير النفطي لتصل إلى ٦,٥% تقريبا في عام ٢٠١٣. ويُتوقع أن يثبت عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري والخارجي في حدود مستويي ٣ و ٤%، على الترتيب. وتتوقف هذه الآفاق الإيجابية على المثابرة في النهوض بإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وتحسُّن الظروف العالمية في الأجل المتوسط.

أهم قضايا السياسات والتوصيات

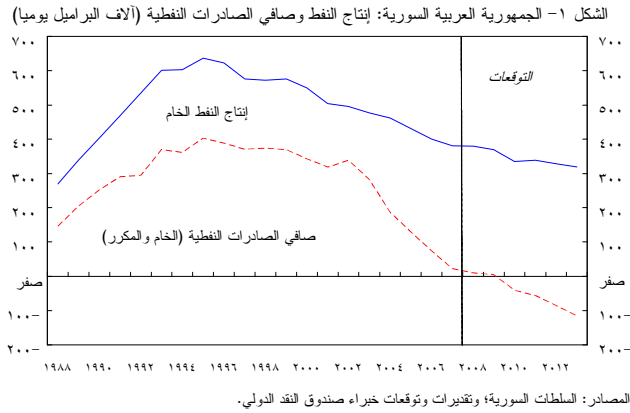
- يتعين استمرار ضبط أوضاع المالية العامة. من الضروري مواصلة خفض الدعم على البترول، وتكثيف العمل التحضيري لبدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٠، ومواصلة تشديد الإنفاق العام، وفي الوقت نفسه تشجيع اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية، مع تقديم ضمانات كافية.
- حدد برنامج تقييم القطاع المالي أولويات إصلاح القطاع المالي في الفترة المقبلة. وتشمل هذه الأولويات ضرورة إخضاع مصارف الدولة للتدقيق وإعادة هيكلتها؛ وبناء القدرات التنظيمية والرقابية وتعزيز إنفاذ التنظيمات؛ وتعزيز إطار السياسة النقدية بتحديث المصرف المركزي وإستحداث أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية.

- **ويعد التحول في ربط العملة السورية قانوناً من الدولار إلى وحدة حقوق السحب الخاصة مناسبة لسورية.** ذلك أن زيادة مرونة القطع الأجنبي تدريجياً من شأنها أن تكون مفيدة، ولكن يتعين أن يسبقها استحداث أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية.
- **وينبغي أن تتواصل الجهود الرامية إلى التحول باتجاه اقتصاد السوق.** ومن شأن تعزيز بيئة العمل عن طريق تحديث وتبسيط الإطار التنظيمي، والاستمرار في تحرير التجارة أن يساعد على تعزيز فرص النمو في الأجل المتوسط.

أولا - الخلفية وآخ التطورات

١- شهدت السنوات الأخيرة تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية العالمية. فقد تحسنت العلاقات مؤخرا مع الاتحاد الأوروبي عقب إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان. تابعه على ذلك قيام فرنسا، الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، بإعطاء إشارات إيجابية بشأن التصديق على اتفاق الشراكة مع سورية. غير أن عدد اللاجئين العراقيين الكبير في سورية لا يزال يشكل تحديات اقتصادية واجتماعية. ورغم أن وجود هؤلاء اللاجئين في سورية أسهم في النمو، فإنهم وضعوا قيوداً على النفقات العامة ولا سيما فيما يتعلق بالدعم على البترول والغذاء، والتعليم والصحة والمرافق الخدمية. ومع استفاد اللاجئين العراقيين لمخدراتهم، فإنهم قد يسعون للعثور على وظائف وبالتالي زيادة الضغط على سوق العمل.

٢- واستمر الأداء الاقتصادي الكلي لسورية قويا في مجمله. ويقدر نمو إجمالي الناتج المحلي غير



النفطي بنحو ٦% في عام ٢٠٠٧ على الرغم من تأثر الزراعة بسبب سوء أحوال الطقس. واستمرت كل القطاعات غير النفطية تقريبا في النمو بقوة. إلا أن النمو الكلي لم يسجل إلا ٤% نتيجة لتراجع إنتاج النفط. واستمرت هذه التطورات حتى عام ٢٠٠٨. وتشير البيانات الأولية إلى تحقق معدل نمو غير نفطي مشابه لما تحقق في عام ٢٠٠٧، على الرغم من استمرار تراجع الإنتاج الزراعي، حيث حافظ قطاعا التشييد والخدمات على توسعهما

السريع. ويُتوقع أن يصل النمو الكلي إلى نحو ٥%. وتسارعت وتيرة التضخم في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٧-٢٠% في منتصف العام، مقابل نسبة ٥% المبلغ في عام ٢٠٠٧. ولكن يُتوقع أن يتراجع التضخم في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨، تماشيا مع انخفاض الأسعار العالمية، ويُتوقع أن يصل في المتوسط إلى نحو ١٥% للعام.

٣- وفي حين اتسع عجز المالية العامة الكلي ليصل إلى نحو ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧، تحسن العجز غير النفطي بصورة طفيفة. وتراجع الإيراد النفطي بنحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي. وتراجعت أيضا المتحصلات غير النفطية، لتعكس جزئيا خفض التعريفات الجمركية. وانخفضت

المصروفات الجارية والرأسمالية بنحو ١% من إجمالي الناتج المحلي في المجمل. وقد تحقق ذلك برغم الضغط على إنفاق الموازنة الناشئ عن العدد الكبير للاجئين العراقيين.

٤- **ويُتوقع أن يثبت عجز المالية العامة في عام ٢٠٠٨ كنتيجة رئيسية لخفض الدعم على الوقود.** وكانت السلطات قد شرعت في مايو ٢٠٠٨ في برنامج لإلغاء الدعم تدريجياً على البنترول. فتم رفع أسعار البنزين والمازوت بنسبتي ٣٣% و ٢٤٠%، على الترتيب. ولتخفيف أثر ارتفاع سعر المازوت، أصدرت الحكومة قسائم لكل الأسر المعيشية السورية تتيح لها شراء مازوت بحد أقصى ١٠٠٠ لتر للأسرة الواحدة بسعر ٩ ليرات للتر.^١ وتم رفع سعر زيت الوقود (الفيول)، الذي تستخدمه المنشآت الصناعية الكبيرة ومحطات الطاقة، بنسبة ٣٣% في ديسمبر ٢٠٠٨. وقد أدت زيادات الأسعار هذه والقيود الكلي على الإنفاق إلى استمرار تضيق العجز غير النفطي بصورة محدودة على الرغم من استمرار تراجع إيرادات الجمارك نتيجة لأثر خفض التعريفات في عام ٢٠٠٧ عن العام كله.

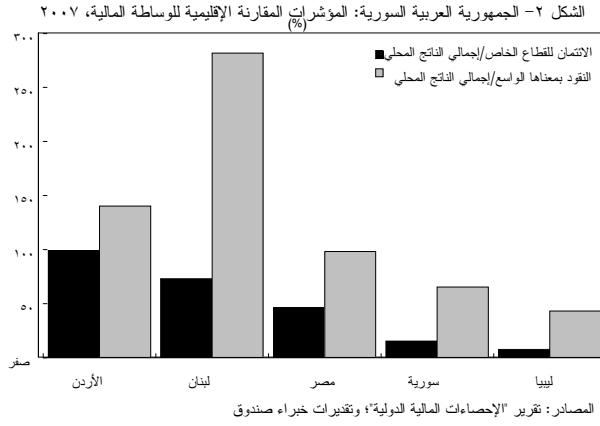
٥- **ويُتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى نحو ٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨،** مقابل ٣,٣% في عام ٢٠٠٧. فقد أصبح صافي الميزان النفطي (بعد خصم حصة الشركاء الأجانب) سالبا نتيجة لتراجع الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي. إلا أن الصادرات غير النفطية والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج نمت بسرعة نتيجة لقوة الطلب الإقليمي عليها وإرخاء الضوابط على القطع الأجنبي. واستقر صافي الموجودات الأجنبية الرسمية عند مستوى يقارب ١٧ مليار دولار أمريكي (عشرة شهور من الواردات). وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لليرة السورية بنسبة ٤% في عام ٢٠٠٧، ونحو ٩% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨ نتيجة للأثر المجتمّع في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع قيمة الليرة الاسمية مقابل الدولار.

٦- **وتنمو النقود بمعناها الواسع تماشياً مع إجمالي الناتج المحلي الاسمي.** وقد عكس هذا النمو بالدرجة الأولى التوسع في الائتمان المحلي. فقد زاد الائتمان المقدم للمؤسسات العامة بنحو ٤٠% في عام ٢٠٠٧ و ٦٠% في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ (على أساس سنوي مقارن)، على نحو عكس زيادة متطلبات التمويل للمؤسسات التي تقدم الدعم على الوقود والسلع الأخرى. وبلغ الائتمان المقدم للقطاع الخاص

^١ هذه القسائم غطت نحو ٤,٤ مليون طن، وهو ما يعادل تقريبا كمية إنتاج المازوت المحلي. غير أن تكلفة الدعم على النفط زادت نتيجة للزيادة الحادة في الأسعار العالمية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨.

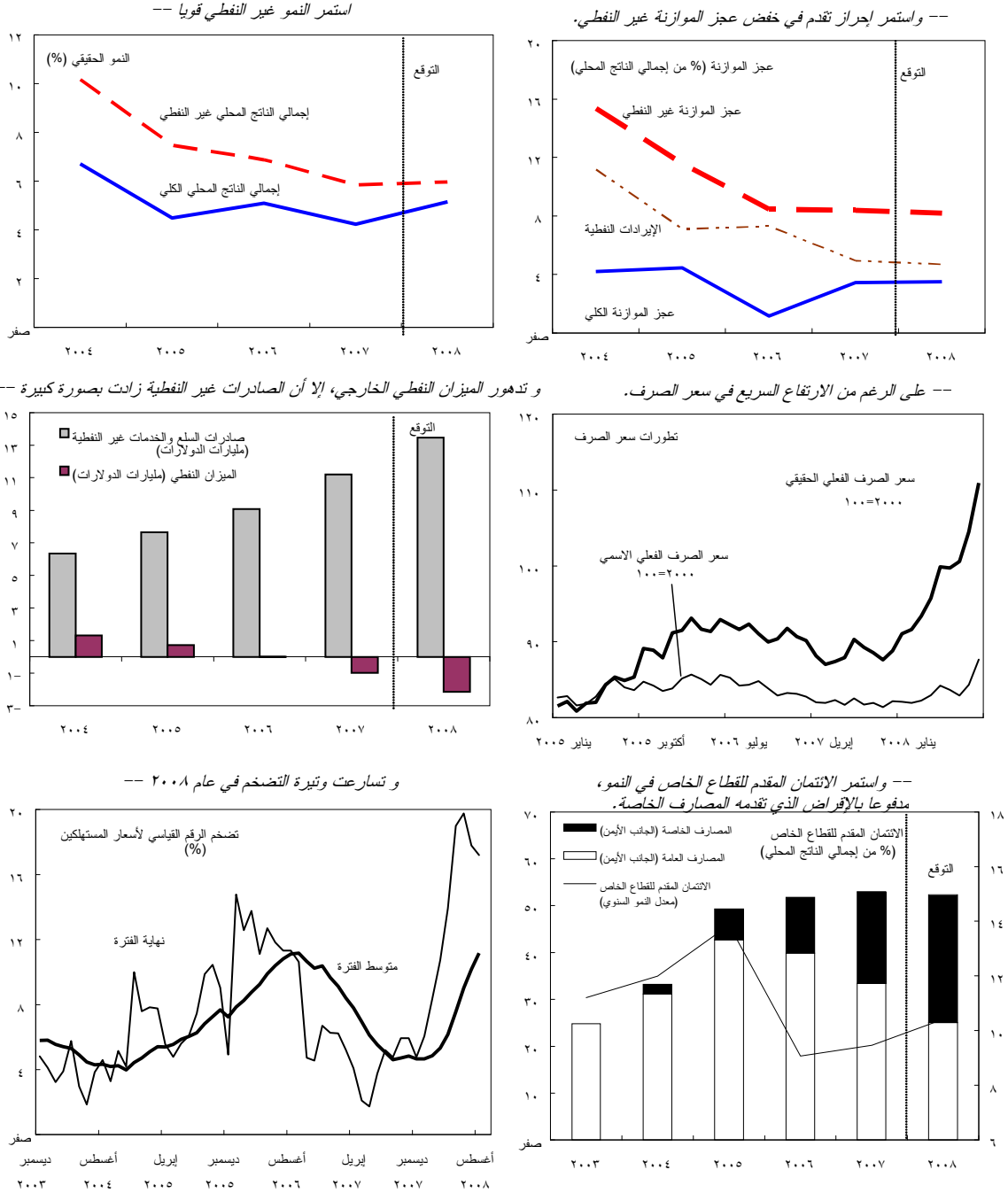
نحو ٢٠% في عام ٢٠٠٧ ويُتوقع أن يسجل ٢٥% في عام ٢٠٠٨. واستمرت أسعار الفائدة منخفضة، وأصبحت سالبة إلى حد كبير بالقيمة الحقيقية مع ارتفاع مستويات التضخم في عام ٢٠٠٨.

٧- ولا تزال الوساطة المالية منخفضة بالمعايير الإقليمية. وقد ظل الائتمان المقدم للقطاع الخاص نحو



حوالي ١٥% من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٥. وكانت نسبة النقود بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي نحو ٦٥% في نهاية ٢٠٠٧.

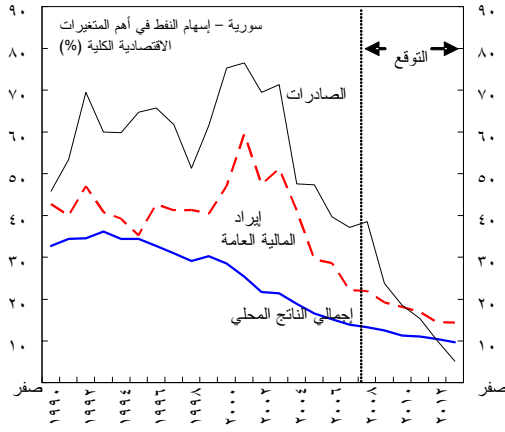
الشكل ٣- الجمهورية العربية السورية: التطورات الاقتصادية الكلية



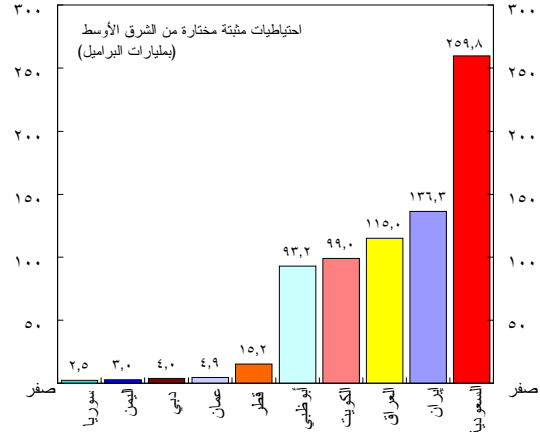
المصادر: السلطات السورية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ١ - صعود وهبوط النفط في الاقتصاد السوري

شهدت فترة السبعينيات-التسعينيات اكتشافات نفط كبيرة في سورية. وازداد إنتاج النفط من نحو ٢٥٠ ألف برميل يوميا في منتصف الثمانينيات إلى نحو ٦٥٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك، بلغ إسهام النفط في إجمالي الناتج المحلي وإيراد المالية العامة والصادرات ٣٤ و ٣٥ و ٦٥% على الترتيب في ذلك العام.



المصادر: السلطات السورية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.



المصادر: السلطات السورية؛ ومجلة Oil & Gas، عدد أول يناير ٢٠٠٧

غير أن الاحتياطيات النفطية التي تملكها سورية أقل من احتياطيات معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. وكانت احتياطياتها المثبتة من النفط في أكتوبر ٢٠٠٨ والبالغة ٢,٥ مليار برميل تعادل تقريبا نصف احتياطيات عمان وأقل من ٣% من احتياطيات الكويت.

ومنذ عام ١٩٩٥، وإنتاج سورية من النفط في اتجاه هبوطي بينما استهلاكها المحلي من الطاقة أخذ في الزيادة. ونتيجة لذلك، أصبحت سورية مستوردا صافيا للنفط مرة أخرى اعتبارا من عام ٢٠٠٧. وفي ذلك العام، أظهر "الميزان النفطي الكلي"، والذي هو صافي ميزان تجارة النفط مخصوما منه المدفوعات المستحقة لشركات النفط الأجنبية، عجزا مقداره ٢,٤% من إجمالي الناتج المحلي.

وفي محاولة لعكس هذه الاتجاهات، تكثف الحكومة جهودها منذ بداية العقد الحالي لزيادة عمليات الاستكشاف في سورية. وتم الإعلان عن جولات عطاءات متعاقبة لاستكشاف أكثر من ٢٠ كتلة في سورية. وساعد وصول عدد كبير من شركات النفط المستقلة خلال السنوات الأربع الماضية على إبطاء تراجع الإنتاج. غير أن السلطات تتوقع استمرار تراجع الإنتاج في السنوات المقبلة، ليصل إلى أدنى مستوياته وهو نحو ٣٠٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٢٥ ويظل ثابتا عند ذلك الحد. وفي ظل مستويات الإنتاج هذه، فإن الاحتياطيات الحالية القابلة للاستغلال ستنفد بحلول العام ٢٠٣٠.

٨- وتتمتع المصارف الخاصة برسملة جيدة. فقد كانت نسبة كفاية رأس المال الكلية لديها حسب البيانات المبلغة نحو ١٣% في منتصف عام ٢٠٠٨، مقارنة بالحد الأدنى الإلزامي الذي يشترطه مصرف سورية المركزي وهو ١٢%. وبلغت نسبة القروض المتعثرة المبلغة نحو ٥% من مجموع قروض كل المصارف بنهاية عام ٢٠٠٧. ولا تزال بيانات تصنيف قروض المصارف العامة ضعيفة، الأمر الذي يحول دون إجراء حسابات ذات معنى لنسبة كفاية رأسمالها أو نسبة قروضها المتعثرة (الإطار ٢).

الإطار ٢ - أهم استنتاجات وتوصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٠٨

لا يزال النظام المالي خاضعاً لهيمنة المصارف العامة، التي تملك في حيازتها ٨٠% من الموجودات المصرفية. وقد نمت المصارف الخاصة بوتيرة سريعة منذ ترخيصها للمرة الأولى في عام ٢٠٠٤. وبدأ ترخيص شركات تأمين خاصة في عام ٢٠٠٥. وسوف يتم فتح سوق للأوراق المالية في عام ٢٠٠٩. ويتعين تقوية نظام الدفع والتسوية.

ويفتقر مصرف سورية المركزي إلى أدوات السياسة النقدية الفعالة كما يفتقر إلى الاستقلالية. ولا توجد أدون لإجراء عمليات سوق مفتوحة كما لا توجد تسهيلات دائمة. وإضافة إلى ذلك، لا يسيطر المصرف بالكامل على الاحتياطات الدولية، بل يحتفظ المصرف التجاري السوري بجزء كبير منها.

وهناك إطار رقابي وتنظيمي أساسي موضوع، غير أنه يتعين تعزيز إنفاذه. وينبغي أن يعزز مصرف سورية المركزي الرقابة على المصارف العامة.

وتقف أوجه القصور الخطيرة في البيانات عائقاً يحول دون تقييم سلامة النظام المصرفي. وتتمتع المصارف الخاصة ومصرف سورية المركزي برسملة جيدة، غير أن الربحية منخفضة بوجه عام. ولا يتم إخضاع الكشوف المالية للمصارف العامة للتدقيق وفق المعايير الدولية.

ويمكن أن تنشأ المخاطر للمصارف العامة من احتمالات ضعف الميزانيات العمومية وانخفاض الرسملة وضعف الربحية الأساسية وتخلف ممارسات العمل. أما المصارف الخاصة، فيمكن أن تنشأ مخاطرها من النمو السريع الذي شهدته مؤخراً، ودخولها في خطوط عمل جديدة لم تختبر، وارتفاع تركيز القروض في حافظاتها المصرفية.

وأهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي هي: (١) التعجيل بتحديث وإصلاح مصرف سورية المركزي، بسبل من بينها تعزيز قدراته البحثية، وتقوية إدارة مخاطر القطاع المالي لديه، وتطوير سوق الدين، وتحويل احتياطات القطع الأجنبي الرسمية الموجودة في حيازة المصرف التجاري السوري إليه؛ (٢) إنشاء إدارة سيولة نُظْمِيَّة باستحداث أدوات وأسواق للنقد والقطع الأجنبي؛ (٣) بناء قدرات تنظيمية ورقابية كافية؛ (٤) إخضاع مصارف الدولة لعملية تدقيق تشخيصية شاملة، وإعداد مؤشرات سلامة مالية موثوقة لهذه المصارف، وإعادة هيكلتها.

ثانيا - مناقشات السياسات

٩- **تركزت مناقشات السياسات حول:** (١) سياسات وإصلاحات المالية العامة المطلوبة لتعويض تراجع الإيراد النفطي؛ (٢) السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف؛ (٣) الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تعزيز آفاق النمو في الأجل المتوسط، مع التأكيد على القطاع المالي.

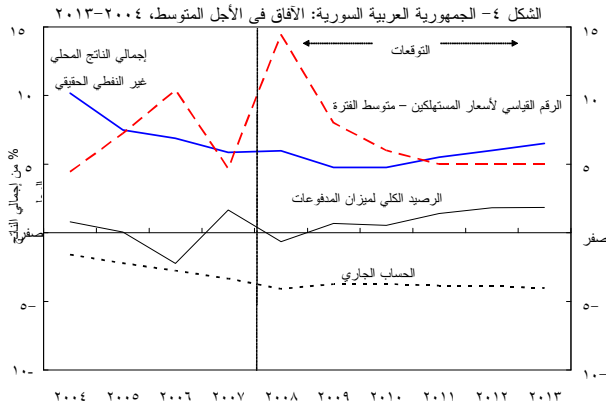
ألف - الآفاق والمخاطر

١٠- **يُتوقع ألا تتأثر آفاق النمو في الأجل القصير بالظروف العالمية المعاكسة الحالية إلا بصورة طفيفة.** ولا يبدو أن تدهور الظروف المالية الدولية قد أثر على القطاع المالي السوري، نظرا لمحدودية تكامله في النظام العالمي ولأن لوائح مصرف سورية المركزي تحد بصرامة من انكشاف المصارف لمخاطر القطع الأجنبي. غير أن المرجح أن تتأثر سورية بصورة غير مباشرة بتباطؤ النشاط الاقتصادي في المنطقة نتيجة لوجود روابط مالية عالمية مع بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما بلدان الخليج؛ وقد يتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج والطلب على الصادرات السورية من هذه البلدان.^٢ ويُتوقع تبعاً لذلك أن يتباطأ النمو غير النفطي بنحو نقطة مئوية واحدة (ليصل إلى نحو ٥%) خلال العامين القادمين.^٣ ويُتوقع أن يتحسن الحساب الجاري الخارجي بصورة طفيفة نظرا لأن تكلفة صافي الواردات البترولية ينبغي أن تنخفض نتيجة لتراجع أسعار النفط. ويُتوقع أن يضيق عجز المالية العامة نتيجة لخفض الدعم على الوقود.

^٢ يُتوقع أن يكون أثر الظروف الإقليمية المعاكسة على سورية طفيفا نسبيا نظرا لأن التدفقات الواردة من المنطقة إليها لم تكن قد زادت تماشيا مع زيادة أسعار النفط ولا تزال في قاعدة منخفضة. وعلى سبيل المثال، زادت تحويلات العاملين في الخارج إلى سورية منذ عام ٢٠٠٥ بمتوسط سنوي أقل من ٣%. ويُتوقع أن يصل الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة إلى نحو ٢ مليار دولار أمريكي و ٣,٥ مليار دولار أمريكي على الترتيب في عام ٢٠٠٨. وهذه المستويات تعد دون إمكانات سورية، التي لا تزال مقصدا منخفض التكلفة نسبيا للاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وفق المعايير الإقليمية والدولية.

^٣ هذا التوقع للنمو غير النفطي يعكس حدوث تباطؤ أقوى في معظم القطاعات، غير الزراعة، استجابة لتراجع الآفاق العالمية. ومن ناحية أخرى، يُتوقع أن يشهد الإنتاج الزراعي، الذي يمثل نحو ٢٥% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، انتعاشا مطردا بعد الانخفاض التراكمي الذي بلغ حسب التقديرات نحو ١٥% خلال السنتين الماضيتين.

١١- ويُتوقع أن تتحسن الآفاق في الأجل المتوسط مع بدء تعافي الاقتصادات العالمية والإقليمية. ويمكن



أن تتسارع وتيرة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي تدريجياً ليصل إلى ٦,٥% بحلول عام ٢٠١٣. ويُتوقع أن يثبت عجز الحساب الجاري الخارجي عند مستوى ٤% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، وأن يثبت عجز المالية العامة في حدود ٣%. غير أن هذه الآفاق تخضع لقدر كبير من مخاطر النتائج دون المتوقعة في حال وهنت جهود إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية السورية، أو استمرت ظروف الطقس السيئة المؤثرة على الزراعة، أو زاد عمق التباطؤ الاقتصادي في المنطقة.

باء - سياسة المالية العامة

١٢- تهدف السلطات إلى مواصلة تحسين ميزان المالية العامة غير النفطي، لتوفيق وضعها مع انخفاض الإنتاج النفطي. وتحقيقاً لهذه الغاية، عازمت السلطات على إلغاء الدعم على الوقود بالكامل بحلول عام ٢٠١٠. ولم يتقرر بعد ما إذا كان توزيع قسائم الوقود سيستمر في السنوات المقبلة. وتعي السلطات أن سوقاً ثانوية قد نشأت للاتجار غير المشروع في هذه القسائم. ولذلك فإنها تدرس فكرة الانتقال إلى شكل من أشكال التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين. وتعترم السلطات أيضاً مواصلة تقييد كل من المصروفات الجارية والرأسمالية. وتدليلاً على هذه الغاية، تشير المعلومات الأولية عن موازنة عام ٢٠٠٩ إلى انخفاض الإنفاق بصورة محدودة بالقيمة الحقيقية.

١٣- ويجري حالياً إحراز تقدم جيد في العمل التحضيري لفرض ضريبة القيمة المضافة. إلا أن استحداث هذه الضريبة، التي كان من المعتزم فرضها في بادئ الأمر في عام ٢٠٠٩، قد تأجل إلى يناير ٢٠١٠. ويُعزى ذلك جزئياً إلى رغبة السلطات في تفادي الإسهام في الضغوط التضخمية ولا سيما مع ما يجري الآن من إلغاء تدريجي للدعم على الوقود. وتحرص الحكومة أيضاً على استكمال العمل التحضيري الكافي لضمان استعداد الإدارة الضريبية والجمهور لاستحداث هذه الضريبة.

١٤- وتعي الحكومة ضرورة تحسين مراقبة وإدارة الإنفاق العام. وتقوم السلطات المحلية حاليا بإبلاغ نفقاتها بصورة متواترة إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، فيما تتلقى وزارة المالية هذه المعلومات بعد فترة تأخير طويلة. ويتم إجراء العمليات شبه المالية العامة الكبيرة، وخصوصا لتمويل الدعم على الوقود والسلع الأخرى، من خلال النظام المصرفي. وتؤيد السلطات وجوب خفض هذه العمليات. غير أنها تشعر بأن مجرد وضعها على الموازنة يمكن أن يرخي من قيود التمويل التي تفرض عليها. وتعتقد وزارة المالية أن ترشيد هذه العمليات ينبغي أن يُبحث في سياق استراتيجية إصلاح شاملة تستهدف خفض حجمها وتحديث نظام الدعم.

جيم - إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي

١٥- يوجد فائض سيولة في النظام المصرفي، وأصبحت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة إلى حد كبير^٤. وتعتقد السلطات أن سعر الفائدة الحقيقي السالب يرجع إلى الارتفاع المؤقت في معدلات التضخم. كما أشارت إلى أن نظام ربط سعر الصرف يحد من مجال حدوث فرق كبير بين سعر الفائدة على الليرة السورية وأسعار الفائدة على العملات الرئيسية. وفي الوقت نفسه، رفع مصرف سورية المركزي نسبة الاحتياطي القانوني من ٥% إلى ١٠% في أكتوبر ٢٠٠٨، وهو ما سوف يعمل على امتصاص جزء من السيولة الفائضة^٥.

١٦- وتعتزم السلطات مواصلة جهودها لتعزيز إطار السياسة النقدية. ولا توجد في الوقت الراهن أي أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية أو تسهيلات دائمة. وقد عقد مصرف سورية المركزي مؤخرا جلستي مزارد تجريبيتين لأذون الخزانة. ويُتوقع أن تتم الإصدارات الكاملة للأذون في عام ٢٠٠٩. ولكن في حال أُرجئت هذه الخطة، فسينظر المصرف في إصدار شهادات إيداع خاصة به. وأشارت السلطات إلى أن تحويل الاحتياطيات الدولية من المصرف التجاري السوري إلى مصرف سورية المركزي، وفق توصية برنامج تقييم القطاع المالي، يُتوقع أن يستكمل في عام ٢٠٠٩. ويعمل مصرف سورية المركزي أيضا في برنامج تعاون فني بالاشتراك مع الصندوق لتحديث هيكله وتعزيز نظام المدفوعات لديه، من أجل تحسين قدرته على إجراء السياسة النقدية.

^٤ أسعار الفائدة على الودائع تخضع لقواعد تفرض عليها فعليا نطاق ٥-١١%. وهناك مؤشرات على أن المودعين يسعون إلى الحصول على عوائد أفضل في سوق الائتمان غير الرسمي، وهي سوق غير مشروعة ولا تحكمها أي تنظيمات.

^٥ نظرا لعدم وجود عائد على الاحتياطيات الإلزامية، يُرجَّح أن تؤدي زيادتها إلى توسيع الفرق بين العائد على الودائع والعائد على الإقراض.

١٧- ويرى مصرف سورية المركزي أن تعزيز الرقابة المصرفية هو أحد الأولويات. وعلى وجه الخصوص، يجري الآن تحسين أساليب ومنهجيات الرقابة المكتبية لحساب مقاييس كفاية رأس المال. كما توجد جهود جارية لتعزيز الرقابة على مصارف الدولة. وقد بدأت هذه المصارف في إعداد بعض مؤشرات السلامة المالية وإبلاغها إلى المصرف المركزي. وإضافة إلى ذلك، سيتم إخضاع مصارف المنطقة الحرة لرقابة مصرف سورية المركزي في عام ٢٠٠٩.

١٨- ويجري بذل جهود لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فتم إنشاء وحدة استخبارات مالية رفيعة المستوى، وتم تشديد معايير التقييم، ومد نطاق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليغطي مؤسسات ومكاتب الصرافة وشركات التأمين وبيوت السمسة.

دال- قضايا القطاع الخارجي

١٩- تم تحويل ربط سعر الصرف قانوناً من الدولار إلى وحدة حقوق السحب الخاصة في أغسطس ٢٠٠٧^٦. أما في الواقع، فإن الليرة كانت تُتداول ضمن نطاق ضيق مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وارتفعت قيمتها مقابل الدولار بنحو ٧% (في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨). وحسب التقديرات القياسية الاقتصادية، التي تفنقر إلى الموثوقية بسبب قصور البيانات والمنهجيات المتبعة، فإن سعر صرف الليرة الحقيقي قد يكون أعلى قليلاً من قيمته الحقيقية مقارنة بمستواه التوازني في الأجل المتوسط (الإطار ٣).

٢٠- وأعربت السلطات عن نيتها إزالة ما تبقى من قيود على القطع الأجنبي وتعدد ممارسات العملة. وسمحت باستخدام بطاقات الائتمان لسداد المعاملات الأجنبية اعتباراً من يونيو ٢٠٠٨. كما أعربت عن أملها في أن تكون في وضع يهيئها لقبول التزامات المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق في القريب العاجل. ولتحقيق هذه الغاية، تدرس السلطات إمكانية طلب بعثة مساعدة فنية من الصندوق لإجراء مراجعة شاملة لنظام الصرف.

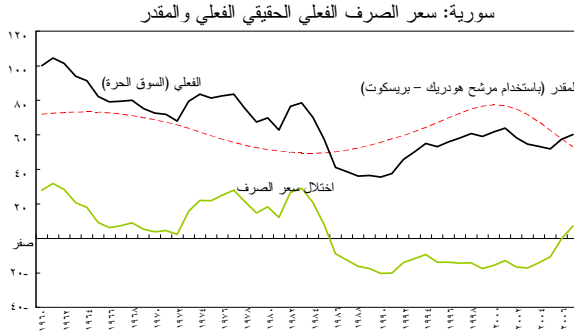
٢١- وترى السلطات أن ترتيب سعر الصرف الحالي مناسب في ظل الظروف الراهنة. وتعتقد أن الشروط المسبقة اللازمة لتوسيع خيارات السياسة فيما يتعلق باختيار نظام سعر الصرف يمكن أن توضع تدريجياً في الأجل المتوسط، مع تطور أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية وإطار لإدارة السيولة.

^٦ تحقق في أول يناير ٢٠٠٧ تقدم كبير باتجاه توحيد سعر الصرف، مع إلغاء سعر "الموازنة".

الإطار ٣- تقييم سعر الصرف

تشير التقديرات القياسية الاقتصادية إلى أن سعر الليرة قد يكون أعلى قليلاً من قيمته الفعلية الحقيقية. غير أن هذه

التقديرات التي استخدمت منهجيات المجموعة الاستثنائية المعنية بقضايا أسعار الصرف^١، تفقر إلى الموثوقية بسبب ما يشوب البيانات والمنهجيات من أوجه قصور خطيرة. فإحصاءات ميزان المدفوعات السورية بحاجة إلى تحسين كبير، ولا تعدو البيانات التي يستخدمها الخبراء في كثير من الحالات أن تكون مجرد تقديرات. كما تتأثر النتائج بشدة بمواصفات النموذج المستخدمة في الانحدارات.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

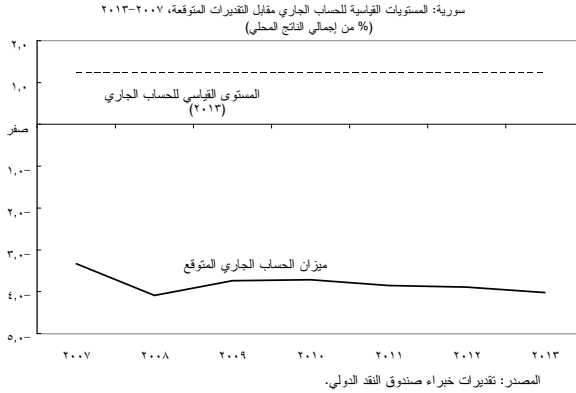
وتشير منهجية سعر الصرف الحقيقي التوازني

(ERER) إلى زيادة سعر الليرة السورية عن قيمتها

الحقيقية بنحو ١٤%. وتستخدم هذه المنهجية نموذج تصحيح الخطأ في متجهات التكامل المشترك لتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني باستخدام دخل النفط وصافي الموجودات الأجنبية والانفتاح على التجارة والإنفاق الحكومي والإنتاجية النسبية باعتبارها المتغيرات المحددة.

ويشير منهج التوازن الاقتصادي الكلي (MB)

أيضاً إلى زيادة سعر الليرة السورية عن قيمتها الحقيقية بنحو ١٢%. واستناداً إلى انحدار السلاسل الزمنية المقطعية للبلدان المصدرة للنفط، يكون المستوى القياسي للحساب الجاري التوازني لسورية فائضاً مقداره نحو ١% من إجمالي الناتج المحلي. ويقارن ذلك بعجز متوقع لسورية مقداره نحو ٤% من إجمالي الناتج المحلي. وتتضمن مجموعات المتغيرات المحددة في هذا المنهج ميزان المالية العامة والنمو السكاني وصافي الموجودات الأجنبية والميزان النفطي ونصيب الفرد من الدخل.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويقدم منهج استمرارية المركز الخارجي (ES) نتائج غير حاسمة. وتتراوح هذه النتائج من انخفاض سعر الليرة عن قيمتها الحقيقية بنسبة ١٤% إلى زيادتها عن قيمتها الحقيقية بنحو ٣,٥%، حسب الافتراضات المستخدمة. وتعتمد النتيجة على ما إذا كان الهدف هو تثبيت الربع السنوي من ثروة النفط بالقيمة الحقيقية، أو بنصيب الفرد بالقيمة الحقيقية، أو كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

^{١/} دراسة ٢٠٠٦ IMF، November 2006 "Methodology for CGER Exchange Rate Assessment,"

(www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/110806.pdf)

هاء - الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى

٢٢- **تحرز السلطات تقدما في الإصلاح الهيكلي.** وعلى وجه الخصوص، تم إحراز تقدم في مجال تحرير التجارة بإجراء خفض كبير في جدول التعريفات. غير أن تصدير السلع الزراعية الاستراتيجية لا يزال خاضعا لموافقة الحكومة. واستمر أيضا تحرير التجارة في سياق الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. ويتضمن برنامج الإصلاح المستقبلي الذي تنتهجه الحكومة ترشيد الدعم على السلع الزراعية، واستحداث نظام النافذة الواحدة لتسجيل الشركات، وتحويل المؤسسة العامة للاتصالات (السورية للاتصالات) إلى شركة مساهمة، وإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، فإن هناك مجالا كبيرا لتحسين بيئة العمل، كما يشير إلى ذلك ارتفاع تكلفة "مزاولة الأعمال".^٧ وتضمنت مجالات التحسين المحددة تحديث النظام الضريبي، والحد من التقدير الاستثنائي البيروقراطي، ومواصلة تعزيز الإطار القانوني.

٢٣- **وأصدرت الحكومة مرسومين تشريعيين في عام ٢٠٠٨ لمكافحة بخص قيم فواتير الواردات.** ويتيح المرسوم الأول لإدارة الجمارك شراء سلع مستوردة بأسعار الفواتير. وينص هذا المرسوم على أن يكون مدير عام إدارة الجمارك هو المسؤول عن قرارات شراء السلع. وتأمل السلطات أن يكون مجرد وجود هذا المرسوم كافيا في حد ذاته لردع بخص قيم الفواتير، دون أن تضطر الجمارك فعليا إلى التدخل بهذه الطريقة. أما المرسوم الثاني فيلزم المستوردين بفتح خطابات اعتماد من خلال المصارف المحلية. ولا يزال تنفيذ هذا المرسوم الأخير قيد الانتظار نتيجة لاعتراضات مجتمع الأعمال عليه.

٢٤- **ولا تزال أوجه القصور الخطيرة في الإحصاءات الاقتصادية والمالية تعوق الرقابة الفعالة.** وهناك جهود جارية لتحسين أوضاع البيانات في مجالات الحسابات القومية وميزان المدفوعات وإحصاءات المالية العامة. كما أن حداثة البيانات وجودتها ستتحسن إذا تم تعزيز التنسيق بين الأجهزة الحكومية.

ثالثا - تقييم الخبراء

٢٥- **كان أداء سورية الاقتصادي قويا.** فقد استمر النمو غير النفطي ثابتا بالرغم من تأثر الزراعة بالجفاف الشديد الذي أصابها. ويُعزى تسارع وتيرة التضخم في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة إلى الزيادات المؤقتة في أسعار الغذاء والوقود. وقد بدأ التضخم يتراجع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ولم يتدهور

^٧ جاءت سورية في الترتيب ١٣٧ (على ١٤٥) في تقرير مزاولة الأعمال لعام ٢٠٠٩ الذي يعده البنك الدولي.

عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري الخارجي إلا بشكل طفيف خلال السنتين الماضيتين على الرغم من التدهور الكبير في صافي الميزان النفطي. ويرجع الفضل في ذلك إلى تقييد الإنفاق العام، والإصلاح الجاري في مجال الدعم على الوقود، وقوة أداء الصادرات غير النفطية، وتحويلات العاملين في الخارج، ومتحصلات السياحة.

٢٦- **ويُتوقع أن يكون أثر التطورات المعاكسة الجارية حالياً على الصعيدين العالمي والإقليمي طفيفاً نسبياً على الاقتصاد السوري في الأجل المتوسط.** ويرجَّح أن تتبدى هذه الآثار في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج والطلب على الصادرات السورية من منطقة الخليج. ويُتوقع بعد ذلك أن تتحسن الآفاق على الأجل المتوسط مع بدء تعافي الاقتصادات العالمية والإقليمية. وتتوقف هذه الآفاق الإيجابية عموماً على المثابرة في النهوض بإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وتعافي قطاع الزراعة والاقتصاد العالمي تدريجياً خلال العامين القادمين.

٢٧- **ويتعين استمرار خفض العجز غير النفطي.** وسيكون من الضروري تعزيز المكاسب الوليدة عند تحسين آفاق المالية العامة السورية. وذلك أمر بالغ الأهمية للحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة، وهو أمر مناسب نظراً للأثر الطفيف نسبياً للتباطؤ الاقتصادي العالمي على آفاق النمو السورية. وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف استمرار تقييد النفقات الجارية، ولا سيما الأجور والدعم، وتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية بالتركيز على البنية التحتية. وسيكون من المهم أيضاً مواصلة تشجيع مشاركة القطاع الخاص في هذه المشاريع، بسبب من بينها اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع وجود ضمانات كافية.

٢٨- **وساعدت الخطوات المتخذة لخفض الدعم على الوقود على تحسين آفاق المالية العامة لسورية.** ويحث الخبراء الحكومة على الحفاظ على هذا التقدم، بهدف إلغاء هذا الدعم تماماً بحلول عام ٢٠١٠، مع وضع برنامج تعويضي موجه للمستحقين لتخفيف أثر إلغاء الدعم على الفقراء.

٢٩- **وهناك حاجة ملحة إلى استمرار تعزيز إدارة الإنفاق العام.** وينبغي إعطاء أولوية لتحسين رصد النفقات على المستوى الإقليمي. ومن شأن إنشاء حساب خزانة واحد المساعدة على تحقيق هذا الهدف. ومن المهم أيضاً الحد من العمليات غير المدرجة في الموازنة وعمليات شبه المالية العامة التي تقوم بها المؤسسات العامة ويمولها الجهاز المصرفي. وينبغي إدراج هذه العمليات في الموازنة، وينبغي تمويل عجز الموازنة الموحد أساساً من خلال أدون الخزانة، على أن يتحدد سعر الفائدة عليها على أساس السوق.

٣٠- ويشيد الخبراء بالسلطات لما أحرزته من تقدم في العمل التحضيري لاستحداث ضريبة القيمة المضافة. وسيكون استحداث هذه الضريبة في الموعد المستهدف الجديد وهو عام ٢٠١٠ مهما للعمل على معاوضة أثر تراجع الإيراد النفطي في الموازنة. ولضمان نجاح هذه الضريبة، يحث الخبراء السلطات على: (١) اعتماد معدل ضريبة موحد مع إعفاءات قليلة؛ (٢) وضع نظام ترميز وتكنولوجيا معلومات كاف للإجراءات الضريبية؛ (٣) التأكد من أن مكاتب كبار المكلفين ومكاتب متوسطي المكلفين القائمة - والتي ستدير الضريبة - تتبع الهيئة العامة للضرائب والرسوم بصورة مباشرة. ومن المهم كذلك النهوض بالإصلاحات الضريبية الأخرى، وخصوصا لتبسيط نظام ضريبة الدخل وترشيد الرسوم على الإنتاج.

٣١- وترحب البعثة بالتزام مصرف سورية المركزي بالحفاظ على توجه حريص في سياسته النقدية. وينبغي في هذا الصدد أن يصدر المصرف تعليمات للمصارف العامة للحد بشدة من الإقراض الموجه. ومن المهم أن يتزامن ذلك مع تطوير أدوات سياسة نقدية غير مباشرة ومواصلة تحرير أسعار الفائدة. وفي حالة إرجاء خطط إصدار أدون خزانة على أساس السوق، ينبغي أن يسعى مصرف سورية المركزي إلى إصدار شهادات إيداع خاصة به. وينبغي أيضا النظر في إنشاء تسهيلات دائمة في مصرف سورية المركزي. ومن شأن تعزيز استقلالية المصرف وتمكينه من السيطرة على كل الاحتياطات الدولية الرسمية أن يزيد قدرته على صياغة وتنفيذ السياسة النقدية.

٣٢- ويشيد الخبراء باستجابة السلطات المبكرة لتوصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٠٨. وقد بدأ مصرف سورية المركزي بالفعل في التصدي لأوجه القصور القائمة التي حددها برنامج تقييم القطاع المالي، بسبل منها بذل جهود لتحسين الرقابة على مصارف الدولة. ويحث الخبراء المصرف على مواصلة جهوده في هذا الصدد. ويتعين على وجه الخصوص تعزيز امتثال المصارف العامة للتنظيمات الاحترازية. وينبغي أن تخضع كل المصارف لعمليات تدقيق سنوية تقوم بها منشآت مستقلة، وأن تقدم لمصرف سورية المركزي معلومات في توقيت سليم، بما في ذلك مؤشرات السلامة المالية. كما ينبغي إعطاء الأولوية لإعادة هيكلة مصارف الدولة والتأكد من أنها تعمل على أساس تجاري.

٣٣- ويعد التحول في ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة مناسبا للاقتصاد السوري. ويمثل هذا الترتيب ركيزة نقدية قابلة للتصديق، ويتيح في الوقت نفسه بعض المرونة في سعر صرف الليرة مقابل العملات الرئيسية. وتشير التقديرات الاقتصادية القياسية إلى أن سعر الليرة أعلى قليلا من قيمتها الفعلية الحقيقية. غير أن هذه التقديرات تنفجر إلى الموثوقية نتيجة لقصور البيانات والمنهجيات المتبعة. ويوصي الخبراء بالحفاظ على مستوى سعر الصرف الاسمي الحالي في السياق الراهن، نظرا لأنه يبدو متوافقا مع قوى السوق ومتسقا مع سياسة احتواء التضخم التي ينتهجها مصرف سورية المركزي. وبالنسبة للأجل

المتوسط، تحت البعثة السلطات على تمهيد الطريق للانتقال تدريجيا نحو زيادة مرونة سعر الصرف. ومن شأن هذه الزيادة العمل على الحفاظ على الاستقرار في الأجل المتوسط، ولا سيما مع نفاذ احتياطات النفط في المستقبل. كما أنها ستيسر حدوث زيادة تدريجية في استقلالية السياسة النقدية. وسيتعين أن يسبق ذلك تحول إلى إدارة نقدية على أساس السوق وتطوير خبرات في عمليات القطع الأجنبي.

٣٤- ويرحب الخبراء بالتقدم المحرز في التحول إلى اقتصاد السوق، غير أن الجزء المتبقي من برنامج الإصلاح الهيكلي كبير. ويعد التعجيل بالإصلاح الهيكلي أمرا بالغ الأهمية للحد من أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على فرص النمو في سورية، وخصوصا بالنظر إلى ضرورة المثابرة في ضبط أوضاع المالية العامة. وفي هذا الصدد، يحث الخبراء الحكومة على مواصلة تحرير التجارة الخارجية. ويعتقد الخبراء أنه ينبغي أن تعيد الحكومة النظر في قراراتها الأخيرة التي تلزم المستوردين بفتح خطابات اعتماد من خلال المصارف المحلية والقرارات التي تتيح لإدارة الجمارك شراء واردات بأسعار الفواتير. وليس من الواضح أن هذه الطريقة هي أكثر الطرق فعالية لتحسين دقة فواتير السلع للجمارك. كما سيكون خفض تكلفة مزاولة الأعمال أمرا بالغ الأهمية أيضا لاستمرار تشجيع الاستثمار الخاص وزيادة الصادرات واستحداث وظائف.

٣٥- وتواصل سورية الاحتفاظ بالقيود على عمليات الصرف حسب نص القسم الثاني من المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق (الملحق ١). وتحتفظ سورية أيضا بتدابير صرف تشترط موافقة الصندوق حسب أحكام المادة الثامنة من الاتفاقية (الملحق ١). ولا يوصي الخبراء بالموافقة على الاحتفاظ بها. وبناء على ذلك ينصح الخبراء السلطات بإلغاء ما تبقى من قيود وممارسات تعدد سعر الصرف، ويعلنون استعدادهم لإجراء مراجعة شاملة لنظام الصرف بناء على طلب السلطات.

٣٦- ويحث الخبراء السلطات على تحسين جودة وإمداد البيانات لتيسير تحليل التطورات بشكل أفضل وتوجيه صياغة السياسات.

٣٧- ويُقترح إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا.

الجدول ١- الجمهورية العربية السورية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

التوقعات	التقديرات					
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	الأولية ٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤
(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
الدخل القومي والأسعار						
٣,٩	٥,٢	٤,٢	٥,١	٤,٥	٦,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢,٦-	٠,١-	٥,٠-	٧,١-	٨,٦-	٦,١-	النفطي
٤,٧	٦,٠	٥,٨	٦,٩	٧,٥	١٠,٢	غير النفطي
٢٤٧٧	٢٥٦٧	٢٠٢٥	١٧٠٩	١٤٩١	١٢٦٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الليرات السورية)
٢١٣١	١٨٨٦	١٥٥٨	١٣٠٥	١١٣٤	٩٨٦	منه: غير النفطي
٥٠,٧	٥٥,٢	٤٠,٦	٣٣,٥	٢٨,٦	٢٥,٠	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٣٧٠	٣٨٠	٣٨٠	٤٠٠	٤٣١	٤٦٢	إنتاج النفط الخام (آلاف البراميل يوميا)
٧,٢-	٢٠,٦	١٣,٧	٩,١	١٢,٩	١٠,٩	مخفض إجمالي الناتج المحلي
٤٨,٩	٩٠,٠	٦٥,٣	٥٧,٦	٤٨,١	٣٣,٥	سعر الصادرات النفطية (بالدولار الأمريكي للبرميل)
٨,٠	١٤,٥	٤,٧	١٠,٤	٧,٢	٤,٤	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين - متوسط الفترة
٢١,٨	٢١,٣	٢٠,٨	٢٠,٤	١٩,٣	١٨,٨	إجمالي السكان (بالملايين)
١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٠,٩	٠,٨	منه: العراقيون المهاجرون إلى سورية (بالملايين)
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
ماليات الحكومة						
٢١,٨	٢١,٤	٢٢,٣	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٧,٢	الإيرادات
٤,٢	٤,٧	٤,٩	٧,٣	٧,١	١١,٢	الإيرادات المتعلقة بالنفط
١٧,٦	١٦,٧	١٧,٣	١٨,٢	١٦,٩	١٦,١	الإيرادات غير النفطية
٢٥,٠	٢٤,٩	٢٥,٧	٢٦,٦	٢٨,٥	٣١,٤	النفقات
١٥,٥	١٥,٤	١٦,١	١٦,٣	١٨,١	١٩,٠	النفقات الجارية
٩,٥	٩,٥	٩,٦	١٠,٣	١٠,٤	١٢,٤	النفقات الإنمائية
٣,١-	٣,٥-	٣,٤-	١,٢-	٤,٥-	٤,٢-	الميزان الكلي
٧,٣-	٨,٢-	٨,٤-	٨,٥-	١١,٦-	١٥,٤-	ميزان الموازنة غير النفطية
(التغير %، من المخزون الأولي للنقود)						
١٣,٠	١٩,٠	٩,٨	٩,٤	١١,٥	١١,١	النقود بمعناها الواسع
٢,٢	٣,٧	٢,٠-	٢,٣-	٠,٧	٥,٤	صافي الموجودات الأجنبية
١٠,٨	١٥,٣	١١,٩	١١,٧	١٠,٨	٥,٨	صافي الموجودات المحلية
٣,٥	٠,٧-	٣,١-	٠,٣	٦,١	٢,٨	الائتمان للحكومة
٣,١	٩,٢	٧,٦	٣,٤	١,٧	٠,٥	الائتمان للمؤسسات العامة
٤,٤	٦,٠	٤,٣	٣,٥	٦,٩	٤,٣	الائتمان للقطاع الخاص
١٨,٠	٢٥,٨	٢٠,٢	١٧,٩	٤٥,٩	٣٥,٠	الائتمان للقطاع الخاص (التغير %)
١٨,٣	١٥,٠	١٥,١	١٤,٩	١٤,٥	١١,٧	الائتمان للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان المدفوعات

١,٩-	٢,٣-	١,٤-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٤-	ميزان الحساب الجاري
٣,٧-	٤,١-	٣,٣-	٢,٨-	٢,٢-	١,٦-	(% من إجمالي الناتج المحلي)
١,٣-	٢,١-	١,٠-	صفر	٠,٧	١,٣	الميزان النفطي الكلي /١
٢,٧-	٢,٦-	٢,٤-	صفر	٢,١	٥,٣	(% من إجمالي الناتج المحلي)
١٤,٢	١٣,٥	١١,٢	٩,١	٧,٧	٦,٤	صادرات السلع والخدمات غير النفطية
٥,١	٢٠,٢	٢٣,٥	١٨,٦	٢٠,٤	٩٩,٢	(التغير %)
١٦,٧-	١٥,٦-	١٣,٨-	١١,٩-	١٠,٤-	٩,٣-	واردات السلع والخدمات غير النفطية
٧,٠	١٣,٢	١٦,٢	١٣,٩	١٢,٥	٢٠,٨	(التغير %)
٠,٣	٠,٤-	٠,٧	٠,٨-	صفر	٠,٢	الميزان الكلي
١٧,٥	١٧,١	١٧,٥	١٦,٨	١٧,٦	١٧,٦	صافي الموجودات الأجنبية الرسمية
١٠,٥	٩,٤	١١,٦	١٣,٧	١٦,٤	٢٠,٢	(بأشهر واردة السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)
...	٤٦,٥	٤٩,٩	٥١,٠	٥٢,٢	٥٠,٥	المتوسط المرجح لسعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي /٢
...	٩,٠	٤,٩	١٠,٧	١,٧	صفر	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%، + ارتفاع القيمة) /٣

المصادر: السلطات السورية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ميزان تجارة النفط مخصصاً منه ربح شركات النفط الأجنبية.

٢/ المتوسط المرجح التجاري لأسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية قبل عام ٢٠٠٧. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨ فإن البيانات تخص شهر

يوليو.

٣/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨ فإن البيانات تخص الأرباع الثلاثة الأولى.

الجدول ١٢- الجمهورية العربية السورية: ملخص عمليات المالية العامة، ٢٠٠٤-٢٠٠٩ / ١
(% من إجمالي الناتج المحلي)

	التقديرات				٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤
	التوقعات	الموازنة	الأولية	الموازنة			
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الإيراد	٢١,٨	٢١,٤	١٥,٩	٢٢,٣	٢٤,٩	٢٥,٥	٢٤,٠
النفطي	٤,٢	٤,٧	٣,٥	٤,٩	١١,٧	٧,٣	٧,١
غير النفطي	١٧,٦	١٦,٧	١٢,٤	١٧,٣	١٣,٢	١٨,٢	١٦,٨
الضريبية	١١,٢	١٠,٣	٨,٣	١٠,٨	٧,٤	١١,٦	١٠,٧
الدخل والأرباح	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٣,٥	٣,٣	٣,٨	٤,٠
التجارة الدولية	١,٢	١,١	١,٠	١,٥	٠,٩	١,٩	٢,١
ضرائب غير مباشرة أخرى	٦,٤	٥,٧	٤,٢	٥,٨	٣,١	٥,٩	٤,٧
غير الضريبية	٦,٤	٦,٤	٤,٠	٦,٥	٥,٨	٦,٥	٦,٠
فوائض المؤسسات العامة	٦,٠	٦,٠	٣,٦	٦,٢	٥,١	٦,٠	٥,١
أخرى	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٨	٠,٥	١,١
النفقات	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٢,٢	٢٥,٧	٢٨,٢	٢٦,٦	٢٨,٥
النفقات الجارية	١٥,٥	١٥,٤	١٣,٢	١٦,١	١٥,٥	١٦,٣	١٨,١
الدفاع	٣,٥	٣,٥	٢,٩	٣,٥	٣,٥	٤,١	٥,٣
الأجور والرواتب	٤,٦	٤,٨	٤,٤	٤,٩	٥,٠	٥,٥	٥,٣
السلع والخدمات	١,٣	١,١	١,٠	١,٢	١,٢	١,٣	١,٤
مدفوعات الفائدة	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٢
الدعم	٢,٥	٢,٣	١,٩	٢,٦	٢,٢	٢,٣	٢,٣
التحويلات	٣,٠	٣,٠	٢,٣	٣,٠	٢,٨	٢,١	٢,٧
معاشات التقاعد والمساعدات الاجتماعية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,١	١,١	١,١
التحويلات إلى المؤسسات العامة	٢,٠	٢,٠	١,٣	٢,٠	١,٧	١,٠	١,٦
النفقات الإنمائية	٩,٥	٩,٥	٩,٠	٩,٦	١٢,٧	١٠,٣	١٠,٤
الميزان الكلي	٣,١-	٣,٥-	٦,٣-	٣,٤-	٣,٣-	١,٢-	٤,٥-
منه: الميزان غير النفطي	٧,٣-	٨,٢-	٩,٨-	٨,٤-	١٥,٠-	٨,٥-	١١,٦-
التمويل المحدد	٣,١	٣,٥	٠,٣-	٢,٣	٠,٣-	٣,٦	٥,٤
الخارجي	٠,٨	٠,٩	٠,٣-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٧-	٠,٢
تمويل المصارف المحلية	٢,٢	٢,٥	...	٢,٨	...	٤,٨	٤,٦
التمويل غير المحدد	صفر	صفر	...	١,١	...	٢,٥-	٠,٩-
بنود للتذكرة:							
الدين الحكومي / ٢	٢٣,٦	٢٢,٠	...	٢٨,٩	...	٥٦,٠	٣٥,٩
المحلي	١١,٥	١١,٧	...	١٤,٤	...	١٦,٨	١٢,٦
الخارجي / ٢	١٢,١	١٠,٤	...	١٤,٥	...	١٩,٢	٢٣,٤

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ موازنة الحكومة المركزية وصندوق تثبيت الأسعار.

٢/ معظم التراجع الذي حدث في عام ٢٠٠٥ يُعزى إلى إعادة جدولة الدين القديم إبان الحقبة الروسية في الفترة نهاية ٢٠٠٤ إلى بداية ٢٠٠٥.

الجدول ٢ب- الجمهورية العربية السورية: ملخص عمليات المالية العامة، ٢٠٠٤-٢٠٠٩ / ١
(بمليارات الليرات السورية)

التوقعات		الموازنة		التقديرات				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٥٤٠,٣	٥٤٩,٢	٤٠٨,٤	٤٥٠,٧	٥٠٤,٢	٤٥٣,٣	٣٥٨,٠	٣٤٣,٩	الإيراد
١٠٤,٠	١٢٠,٧	٩٠,٣	١٠٠,٢	٢٣٦,٢	١٢٤,٧	١٠٦,٢	١٤١,٢	النفطي
٤٣٥,٦	٤٢٨,٠	٣١٧,٥	٣٥٠,٠	٢٦٧,٥	٣١٠,٢	٢٥٠,١	٢٠١,٣	غير النفطي
٢٧٧,٥	٢٦٤,١	٢١٤,١	٢١٧,٩	١٤٩,٧	١٩٨,٦	١٦٠,٣	١٤٥,٤	الضريبية
٨٨,٩	٨٩,٨	٨١,٢	٧٠,٨	٦٧,٤	٦٥,٠	٥٩,٣	٥٩,١	الدخل والأرباح
٣٠,٢	٢٧,١	٢٥,٩	٢٩,٦	١٨,٩	٣٢,٩	٣٠,٧	٣١,٣	التجارة الدولية
١٥٨,٤	١٤٧,١	١٠٧,١	١١٧,٥	٦٣,٤	١٠٠,٧	٧٠,٣	٥٥,٠	ضرائب غير مباشرة أخرى
١٥٨,١	١٦٣,٩	١٠٣,٤	١٣٢,٠	١١٧,٨	١١١,٦	٨٩,٩	٥٥,٩	غير الضريبية
١٤٩,٦	١٥٥,١	٩١,٢	١٢٤,٦	١٠٢,٣	١٠٣,١	٧٥,٩	٤٨,٠	فوائض المؤسسات العامة
٩,٢	٩,٥	١٢,٨	٧,٥	١٦,١	٨,٩	١٥,٨	٩,٣	أخرى
٦١٨,٠	٦٣٩,٣	٥٦٨,٩	٥٢٠,٥	٥٧١,٤	٤٥٥,٢	٤٢٤,٥	٣٩٦,٩	النفقات
٣٨٢,٧	٣٩٥,٤	٣٣٨,٩	٣٢٥,٧	٣١٣,٤	٢٧٨,٧	٢٧٠,١	٢٤٠,٣	النفقات الجارية
٨٦,٢	٨٩,٣	٧٤,٤	٧٠,٣	٧٠,٣	٦٩,٤	٧٨,٧	٧٤,٧	الدفاع
١٣٠,١	١٢٣,٤	١١٤,٢	٩٩,٣	١٠٠,٧	٩٤,٦	٧٨,٣	٦٩,٥	الأجور والرواتب
٣٣,٣	٢٩,٤	٢٦,٤	٢٤,٣	٢٣,٥	٢٢,٥	٢١,٥	١٩,٣	السلع والخدمات
١٥,١	١٦,٥	١٦,٥	١٨,١	١٨,١	١٧,٩	١٧,٤	١١,٠	مدفوعات الفائدة
٦١,٥	٥٨,٨	٤٧,٨	٥٢,١	٤٤,٤	٣٨,٥	٣٣,٦	٢٩,٨	الدعم
٤٠,٨	٣٦,٨	٣٦,٨	٣٠,٤	٣٣,٧	٣٣,٩	٢٩,٦	٢٧,٠	نفقات صندوق تثبيت الأسعار
٢٠,٦	٢٢,١	١١,٠	٢١,٨	١٠,٧	٤,٦	٤,٠	٢,٨	دعم آخر
٧٣,٦	٧٨,٠	٥٩,٧	٦١,٦	٥٦,٥	٣٥,٨	٤٠,٥	٣٦,٠	التحويلات
٢٤,٣	٢٦,٨	٢٥,٩	٢١,٣	٢٢,٨	١٩,٠	١٦,٣	١٤,٤	معاشات التقاعد والمساعدات الاجتماعية
٤٩,٣	٥١,١	٣٣,٨	٤٠,٣	٣٣,٨	١٦,٨	٢٤,٣	٢١,٦	التحويلات إلى المؤسسات العامة
٢٣٥,٣	٢٤٣,٩	٢٣٠,٠	١٩٤,٨	٢٥٨,٠	١٧٦,٥	١٥٤,٤	١٥٦,٦	النفقات الإنمائية
٧٧,٧-	٩٠,١-	١٦٠,٥-	٦٩,٨-	٦٧,٢-	١٩,٩-	٦٦,٤-	٥٣,٠-	الميزان الكلي
١٨١,٧-	٢١٠,٨-	٢٥٠,٨-	١٧٠,٠-	٣٠٣,٤-	١٤٤,٦-	١٧٢,٦-	١٩٤,١-	منه: الميزان غير النفطي
٧٧,٧	٩٠,١	٦,٦-	٤٧,٤	٥,٥-	٦٢,٣	٧٩,٨	٤٧,٠	التمويل المحدد
١٩,٤	٢٢,٥	٦,٦-	١٠,٣-	٥,٥-	١٢,٦-	٣,٢	١,٣	الخارجي
٥٤,٤	٦٣,١	...	٥٧,٧	...	٨٢,٩	٦٨,٥	٣٥,٣	التمويل المحلي
صفر	صفر	...	٢٢,٤	...	٤٢,٤-	١٣,٤-	٦,٠	التمويل غير المحدد
٥٨٤,٨	٥٦٥,٨	...	٥٨٥,١	...	٦١٥,١	٥٣٥,٩	١٠٤٤,٥	بنود للتذكرة:
٢٨٥,٥	٢٩٩,٣	...	٢٩١,٢	...	٢٨٧,٢	١٨٧,٣	١١٨,٩	الدين الحكومي / ٢
٢٩٩,٤	٢٦٦,٦	...	٢٩٣,٩	...	٣٢٧,٩	٣٤٨,٦	٩٢٥,٦	المحلي
								الخارجي / ٢

المصادر: وزارة المالية؛ ومصرف سورية المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ موازنة الحكومة المركزية وصندوق تثبيت الأسعار.

٢/ معظم الزيادة التي حدثت في عام ٢٠٠٥ تعزى إلى إعادة جدولة الدين القديم إبان الحقبة الروسية في الفترة نهاية ٢٠٠٤ إلى بداية ٢٠٠٥.

الجدول ٣- الجمهورية العربية السورية: المسح النقدي، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

التوقعات		التقديرات الأولية				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
(بمليارات الليرات السورية)						
٩٧٣	٨٩٤	٧٠٧	٧٣١	٧٥٧	٧٥٠	الموجودات الأجنبية (صافي)
٤٠٨	٣٨٢	١٩٠	١٤٨	١٤٤	١٣٦	المصرف المركزي
٥٦٥	٥١١	٥١٧	٥٨٣	٦١٣	٦١٤	المصارف التجارية
٨٠٧	٦٨١	٦١٦	٤٧٣	٣٤٥	٢٣٨	الموجودات المحلية (صافي)
١١٠٤	٩٣١	٧٤٠	٦٣٥	٥٥٥	٤١٠	الائتمان المحلي
٦٥٠	٥٤٧	٤٣٤	٣٨١	٣٤٠	٢٦٣	المطالبات على القطاع العام
١٥٢	٩٧	١٠٦	١٤٤	١٤١	٨٠	الحكومة المركزية (صافي)
٤٩٩	٤٤٩	٣٢٨	٢٣٧	١٩٩	١٨٢	المؤسسات العامة
٤٥٣	٣٨٤	٣٠٥	٢٥٤	٢١٥	١٤٨	المطالبات على القطاع الخاص
٢٩٧-	٢٥٠-	١٢٣-	١٦١-	٢١١-	١٧٢-	بنود أخرى (صافي)
١٧٨٠	١٥٧٥	١٣٢٣	١٢٠٥	١١٠١	٩٨٨	النقود بمعناها الواسع
٩٠٤	٩١٦	٧٣٢	٦٨٧	٦٨٨	٦٠٢	النقود
٥٦٨	٥٠٣	٤٢٢	٣٩٩	٣٨٥	٣٣٣	العملة خارج المصارف
٣٣٦	٤١٣	٣٠٩	٢٨٨	٣٠٤	٢٦٩	ودائع تحت الطلب
٨٧٥	٦٥٩	٥٩٢	٥١٧	٤١٣	٣٨٦	شبه النقود
(التغير كل ١٢ شهرا %)						
١٣,٠	١٩,٠	٩,٨	٩,٤	١١,٥	١١,١	النقود بمعناها الواسع
١,٣-	٢٥,٢	٦,٤	٠,١-	١٤,٤	١١,٢	النقود
٣٢,٨	١١,٤	١٤,٤	٢٥,٢	٧,٠	١١,١	شبه النقود
٥٥,٨	٨,٣-	٢٦,١-	٢,٣	٧٥,٥	٤٥,١	صافي المطالبات على الحكومة
١١,٠	٣٧,٠	٣٨,٥	١٨,٨	٩,٢	٢,٧	المطالبات على المؤسسات العامة
١٨,٠	٢٥,٨	٢٠,٢	١٧,٩	٤٥,٩	٣٥,٠	المطالبات على القطاع الخاص
(التغير % من المخزون الابتدائي للنقود بمعناها الواسع)						
٢,٢	٣,٧	٢,٠-	٢,٣-	٠,٧	٥,٤	صافي الموجودات الأجنبية /١
١٠,٨	١٥,٣	١١,٩	١١,٧	١٠,٨	٥,٨	الموجودات المحلية (صافي)
١١,٠	١٤,٥	٨,٧	٧,٢	١٤,٧	٧,٦	الائتمان المحلي
٣,٥	٠,٧-	٣,١-	٠,٣	٦,١	٢,٨	الحكومة المركزية (صافي)
٣,١	٩,٢	٧,٦	٣,٤	١,٧	٠,٥	المؤسسات العامة (صافي)
٤,٤	٦,٠	٤,٣	٣,٥	٦,٩	٤,٣	القطاع الخاص
٠,١-	٠,٩	٣,٢	٤,٥	٣,٩-	١,٩-	بنود أخرى (صافي)

المصادر: مصرف سورية المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨ تشمل آثار التقييم.

الجدول ٤- الجمهورية العربية السورية: ميزان المدفوعات، ٢٠٠٤-٢٠١٣
(بملايين الدولارات الأمريكية؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)

التوقعات						التقديرات الأولية		التقديرات		
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٢٧٦٢-	٢٤٧١-	٢٢٧١-	٢٠١٩-	١٨٩٥-	٢٢٥٤-	١٣٥٢-	٩٢٣-	٦٣٢-	٣٩٦-	ميزان الحساب الجاري
٤٠-	٣٠٩-	٣٠٨-	٣٠٧-	٣٠٧-	٤٠١-	٣٠٣-	٢٠٨-	٢٠٢-	١٠٦-	(% من إجمالي الناتج المحلي)
٥١٦٩-	٤٥١٨-	٤٠٠١-	٣٥٣٣-	٣٤٠٣-	٣٠٦١-	٢٨٢٥-	١٦٩٣-	١٢٧٠-	٨٧٨-	السلع
٢٠٠٠٨	١٧٦١٩	١٥٦٢٩	١٣٦٦٨	١٢٢٥١	١٤٥٩٧	١١٧١٣	١٠٢٢٤	٩٠٣٥	٧١٥٥	الصادرات، فوب
١٠٣٥	١٧٧٠	٢٤٠٤	٢٥٣٩	٢٩١٤	٥٦٣٠	٤٣٥٥	٤٠٦٢	٤٢٨٦	٣٤٠٦	النفطية
١٨٩٧٣	١٥٨٤٩	١٣٢٢٥	١١١٢٩	٩٣٣٨	٨٩٦٧	٧٣٥٨	٦١٦٢	٤٧٤٩	٣٧٤٩	غير النفطية
٢٥١٧٨-	٢٢١٣٧-	١٩٦٣٠-	١٧٢٠١-	١٥٦٥٤-	١٧٦٥٧-	١٤٥٣٨-	١١٩١٧-	١٠٣٠٥-	٨٠٣٣-	الواردات، فوب
٤٨٥٨-	٤٦٨٨-	٤٤٧٣-	٤١١٠-	٣٤٢٤-	٦٢٨٣-	٤٢٥٠-	٢٨٨٤-	٢٤٧٣-	١١٥٦-	النفطية
٢٠٣١٩-	١٧٤٤٩-	١٥١٥٧-	١٣٠٩١-	١٢٢٣٠-	١١٣٧٥-	١٠٢٨٨-	٩٠٣٣-	٧٨٣٢-	٦٨٧٧-	غير النفطية
١٣٦٤	١٠٩٢	٨٠٧	٥١٩	٣٦٠	٢٨٦	٣٦٦	٩٣	٣٢٧	٢٢٨	الخدمات
٧٠٩٣	٦٣٦٤	٥٧١٥	٥٢١٤	٤٨٣١	٤٥١٨	٣٨٦١	٢٩٢٤	٢٩١٢	٢٦١٣	المقبوضات
٥٥٦٨	٤٩٧١	٤٤٣٩	٤٠٣٥	٣٧٣٦	٣٤٦٠	٢٨٨٣	٢٠٢٥	١٩٤٤	١٨٠٠	السفر والسياحة
٥٨٣	٤٨٧	٤٠٦	٣٤٢	٢٨٧	٢٧٥	٢٢٦	٢١٧	٢١٩	١٩٨	الشحن والتأمين
٣٧٦	٣٦١	٣٤٧	٣٣٤	٣٢٢	٣١٢	٣٠٠	٢٧٥	٣٥٠	٢٧٠	الخدمات الحكومية
٥٦٧	٥٤٤	٥٢٣	٥٠٣	٤٨٦	٤٧٠	٤٥٢	٤٠٧	٣٩٨	٣٤٥	خدمات أخرى
٥٧٣٠-	٥٢٧٢-	٤٩٠٨-	٤٦٩٥-	٤٤٧١-	٤٢٣٢-	٣٤٩٥-	٢٨٣١-	٢٥٨٥-	٢٣٨٥-	المدفوعات
٣٦٨-	٤١٣-	٤٤٦-	٣٩٦-	٣٥٩-	١١٠٤-	٦٨٩-	٩٣٥-	٩٧٥-	٧٢٩-	الدخل
١٠٤٥	٩٥٠	٨٦٣	٧٨٥	٧١٣	٦٤٩	٥٩٤	٤٢٨	٣٩٥	٣٨٥	دائن
١٤١٢-	١٣٦٣-	١٣٠٩-	١١٨١-	١٠٧٢-	١٧٥٣-	١٢٨٣-	١٣٦٣-	١٣٧٠-	١١١٤-	مدين
١٠١٨-	١٠٠٥-	٩٨٣-	٨٨١-	٨٠٧-	١٤٩٤-	١٠٨٥-	١١٦٥-	١٢٠٠-	٩٣١-	أرباح شركات النفط
١٤١١	١٣٦٩	١٣٦٩	١٣٩٠	١٥٠٦	١٦٢٤	١٧٩٦	١٦١٢	١٢٨٦	٩٨٤	التحويلات
١٣٤٦	١٢٢٤	١٠٦٤	٩٢٥	٨٨١	٨٣٩	٨٣١	٦١٠	٧٦١	٦٨٩	تحويلات العاملين بالخارج
٤٠٣٢	٣٦٢٧	٣١٠٠	٢٣١٥	٢٢٣٨	١٨٩٩	١٠٩٩	٥٨٦-	٦٦٩	٢٨٨	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٥٠	١١٨	١٨	١٨	١٨	الحساب الرأسمالي (تحويلات المهاجرين)
٤٠٠٥	٣٦٠٠	٣٠٧٣	٢٢٨٨	٢٢١١	٢١١٦	١١٤٣	٨٧٥	٧٧٦	٤٢٧	الاستثمار المباشر
٥٢٠	٤٩٥	٣٨٩	٣٢٧	٣٩٨	١٥٨-	٢٠٦-	٢٥٢-	٦٤	٢٧	الدين الحكومي طويل الأجل
٥١٤-	٤٨٨-	٣٨٢-	٣٢٠-	٣٩١-	١٠٨-	٣٦-	١٢٢٧-	١٨٩-	١٨٥-	أخرى

صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠٤	٧٥٦	١٩-	٣١٠	السهم والخطأ
١٢٦٩	١١٥٦	٨٢٩	٢٩٦	٣٤٣	٣٥٥-	٦٧١	٧٥٣-	١٨	٢٠٢	الميزان الكلي
١٢٦٩-	١١٥٦-	٨٢٩-	٢٩٦-	٣٤٣-	٣٥٥	٦٧١-	٧٥٣	١٨-	٢٠٢-	التمويل
١٢٦٩-	١١٥٦-	٨٢٩-	٢٩٦-	٤١٣-	٣٥٥	٦٤٣-	٧٥٤	٤٧٩-	٩-	القابل للتحويل
٦٣٥-	٥٧٨-	٤١٥-	١٤٨-	٢٠٧-	١٧٧	٢١٤٣-	٥٣٩-	١٢٠٠-	٢٧١-	المصرف المركزي
٦٣٥-	٥٧٨-	٤١٥-	١٤٨-	٢٠٧-	١٧٧	١٥٠٠	١٢٩٣	٧٢١	٢٦٣	المصرف التجاري السوري
صفر	صفر	صفر	صفر	٧٠	صفر	٢٧-	١-	٤٦١	١٩٣-	غير القابل للتحويل (المصرف المركزي)
<i>بنود للتذكيرة:</i>										
٢١٠٨٤	١٩٨١٤	١٨٦٥٨	١٧٨٢٩	١٧٥٣٣	١٧١١٩	١٧٤٧٤	١٦٨٣١	١٧٥٨٥	١٧٥٦٧	صافي الموجودات الأجنبية لدى المصرفين المركزي والتجاري
٨,٢	٨,٧	٩,١	٩,٨	١٠,٥	٩,٤	١١,٦	١٣,٧	١٦,٤	٢٠,٢	(بأشهر واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)
٧,٥-	٦,٢-	٥,٢-	٤,٧-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٤-	صفر	٢,١	٥,٣	الميزان النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي)/١

المصادر: مصرف سورية المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ميزان التجارة النفطية مخصصاً منه أرباح الشركات الأجنبية.

الجدول ٥- الجمهورية العربية السورية: الإطار الاقتصادي الكلي في الأجل المتوسط، ٢٠٠٤-٢٠١٣

التوقعات			التقديرات الأولية							
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
(التغير %، ما لم يذكر غير ذلك)										
الدخل القومي والأسعار										
٥,٧	٥,٢	٥,٣	٣,٣	٣,٩	٥,٢	٤,٢	٥,١	٤,٥	٦,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٣,٠-	٢,٩-	١,٢	٩,٥-	٢,٦-	٠,١-	٥,٠-	٧,١-	٨,٦-	٦,١-	النفطي
٦,٥	٦,٠	٥,٥	٤,٧	٤,٧	٦,٠	٥,٨	٦,٩	٧,٥	١٠,٢	غير النفطي
٣٦٨٢	٣٣٣٨	٣٠٣٧	٢٧٣٩	٢٤٧٧	٢٥٦٧	٢٠٢٥	١٧٠٩	١٤٩١	١٢٦٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الليرات السورية)
٣٢٦٢	٢٩١٨	٢٦٢٢	٢٣٦٦	٢١٣١	١٨٨٦	١٥٥٨	١٣٠٥	١١٣٤	٩٨٦	منه: غير النفطي
٦٨,٨	٦٣,٦	٥٩,١	٥٤,٤	٥٠,٧	٥٥,٢	٤٠,٦	٣٣,٥	٢٨,٦	٢٥,٠	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٣١٩	٣٢٩	٣٣٩	٣٣٥	٣٧٠	٣٨٠	٣٨٠	٤٠٠	٤٣١	٤٦٢	إنتاج النفط الخام (آلاف البراميل يوميا)
٧٠,١	٦٧,٨	٦٤,٤	٥٨,٦	٤٨,٩	٩٠,٠	٦٥,٣	٥٧,٦	٤٨,١	٣٣,٥	سعر تصدير النفط (بالدولار الأمريكي للبرميل)
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٨,٠	١٤,٥	٤,٧	١٠,٤	٧,٢	٤,٤	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين - متوسط الفترة
ماليات الحكومة /١										
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)										
٢٠,٨	٢٠,٧	٢١,٢	٢١,٥	٢١,٨	٢١,٤	٢٢,٣	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٧,٢	الإيرادات
٣,٠	٣,٠	٣,٦	٣,٩	٤,٢	٤,٧	٤,٩	٧,٣	٧,١	١١,٢	الإيرادات المتعلقة بالنفط
١٧,٨	١٧,٧	١٧,٦	١٧,٦	١٧,٦	١٦,٧	١٧,٣	١٨,٢	١٦,٩	١٦,١	الإيرادات غير النفطية
٢٣,٨	٢٣,٨	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٥,٧	٢٦,٦	٢٨,٥	٣١,٤	النفقات
١٥,٣	١٥,٣	١٥,٤	١٥,٤	١٥,٥	١٥,٤	١٦,١	١٦,٣	١٨,١	١٩,٠	النفقات الجارية
٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٦	١٠,٣	١٠,٤	١٢,٤	النفقات الإنمائية
٣,٠-	٣,١-	٢,٦-	٢,٤-	٣,١-	٣,٥-	٣,٤-	١,٢-	٤,٥-	٤,٢-	الميزان الكلي
٦,٠-	٦,١-	٦,٢-	٦,٣-	٧,٣-	٨,٢-	٨,٤-	٨,٥-	١١,٦-	١٥,٤-	ميزان الموازنة غير النفطية
٢٥,٨	٢٤,٨	٢٣,٥	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٢,٠	٢٨,٩	٣٦,٠	٣٥,٩	٨٢,٧	إجمالي الدين /٢
١٤,٢	١٣,٢	١١,٩	١١,٧	١١,٥	١١,٧	١٤,٤	١٦,٨	١٢,٦	٩,٤	المحلي
١١,٦	١١,٧	١١,٧	١١,٩	١٢,١	١٠,٤	١٤,٥	١٩,٢	٢٣,٤	٧٣,٣	الخارجي /٢

موازن المدخرات/الاستثمار

٧٥,٠	٧٥,٣	٧٦,٠	٧٧,٦	٧٦,٦	٧٨,١	٨١,٤	٧٩,٨	٧٩,٨	٧٨,٨	الاستهلاك
٨,١	٨,١	٨,١	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٢	١١,٦	١٢,٨	١٣,٨	العام
٦٦,٩	٦٧,٢	٦٧,٩	٦٧,٧	٦٦,٦	٦٨,٠	٧١,٢	٦٨,٢	٦٧,١	٦٥,٠	الخاص
٣٠,٤	٣٠,١	٢٩,٤	٢٧,٩	٢٩,٣	٢٧,٠	٢٤,٦	٢٥,٠	٢٣,٥	٢٣,٨	إجمالي تكوين رأس المال
٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٤	١١,١	١١,١	١١,٢	العام
٢١,٣	٢٠,٩	٢٠,٢	١٨,٨	١٩,١	١٦,٨	١٤,٣	١٣,٨	١٢,٣	١٢,٦	الخاص
٢٦,٥	٢٦,٢	٢٥,٦	٢٤,٢	٢٥,٧	٢٢,٩	٢١,٣	٢٢,٢	٢١,٣	٢٢,٢	إجمالي المدخرات
٤,٠-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٧-	٣,٧-	٤,١-	٣,٣-	٢,٨-	٢,٢-	١,٦-	الفجوة بين المدخرات والاستثمار

المصادر: السلطات السورية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تشمل صندوق تثبيت الأسعار وتغطي عددا كبيرا من المؤسسات العامة.

٢/ الانخفاض الحاد في عام ٢٠٠٥ يرجع إلى إعادة جدولة الدين السوفيتي القديم في أوائل ٢٠٠٥.

الجدول ٦- الجمهورية العربية السورية: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠٠٦-٢٠٠٨ / ١

يونيو-٢٠٠٨			٢٠٠٧			٢٠٠٦			
المصارف الخاصة	المصارف العامة	كل المصارف	المصارف الخاصة	المصارف العامة	كل المصارف	المصارف الخاصة	المصارف العامة	كل المصارف	
١٢,٩	١٦,٤	كفاية رأس المال
١٢,٩	١٦,٤	رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
٨,٠	٣,٥	...	٦,٤	٦,٥	٦,٥	٦,٩	٧,٠	٧,٠	رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
									رأس المال إلى الموجودات
									تركيب وجودة الموجودات
									توزيع القروض القطاعي إلى مجموع القروض
٠,٦	١٤,٤	١٢,٧	٠,١	٤,٧	٤,٢	٠,١	٥,٧	٥,٤	الزراعة
١٩,٥	٣,٤	٥,٥	١٥,٣	٥,٦	٦,٨	١٧,٣	٧,٧	٨,٢	الصناعة والتعدين والمرافق
٣,٢	١٥,٣	١٣,٧	٢,١	١٨,٢	١٦,٣	٢,٦	١٧,٥	١٦,٧	تجارة الجملة والمفرق
٤١,٢	٥٥,٦	٥٣,٨	٤١,٥	٥٥,١	٥٣,٤	٥٦,٠	٤٩,٧	٥٠,١	البناء والتشييد
٣٥,٥	١١,٣	١٤,٣	٤١,٠	١٦,٤	١٩,٤	٢٣,٩	١٩,٣	١٩,٦	أنشطة أخرى
٠,٩	١,٠	٥,٩	٥,٣	١,٠	٥,٠	٤,٧	القروض المتعثرة إلى مجموع القروض
٦٧,١	٩٢,٠	٢٢,٠	٢٣,٧	٤١,٧	٦١,٣	٦١,٠	المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض المتعثرة
١,٢	٢٤,٣	٢٠,٠	٠,٣	١٦,١	١٤,٤	١,٥	٦,٨	٦,٣	القروض المتعثرة صافية من المخصصات إلى رأس المال الأساسي
			١٢٧,١	٤٤,٢	٥٣,٢	القروض الكبيرة إلى رأس المال الأساسي
٠,٦	١,٣	١,٢	٠,٩	١,٣	١,٣	٠,٤	٣,١	٢,٩	المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض
									الربحية
٣٢,٩	٨٦,٣	٠,٨	٠,٥	٢,٨	٢,٤	٠,٣	٢,٣	٢,٠	العائد على متوسط الموجودات
٤٥٥,٤	٢٠,١	١٧,٢	٧,٧	٢٦,١	٢٣,٩	٣,٩	٢١,٢	١٩,٦	العائد على متوسط حقوق الملكية
٨٣,٢	٨٦,٨	٨٦,٣	٧٨,٢	٧٧,٢	٧٧,٣	٨٥,٩	٤٠,١	٤١,٨	صافي حد الفائدة إلى إجمالي الدخل
٢٠,١	١٣,٢	١٤,٢	٢١,٨	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	الدخل صافياً من مدفوعات الفوائد إلى إجمالي الدخل
٤١,١	٥,٤	١٠,٥	٥٦,٢	١٣,٩	١٨,٣	٦٣,٧	٣٥,٣	٣٦,٤	المصرفيات صافية من مدفوعات الفوائد إلى إجمالي الدخل
٠,٥	٠,١	٠,١	١,١	٠,٥	٠,٦	٠,٩	١,٩	١,٨	المصرفيات صافية من مدفوعات الفوائد إلى متوسط الموجودات
									السيولة

٣٩,٩	١٧,٠	١٩,٨	٧٠,١	٣٨,٩	٤٤,١	٧٣,٤	٥٧,٧	٥٩,٦	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
٥٠,٣	٦٣,٤	٥٩,٦	٨٢,٦	٥٤,١	٥٩,٦	٩٥,٠	١٠٣,٧	١٠٢,٢	الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل
١٢,٦	١,٠	٢,٦	٩,٧	١,٥	٢,٥	١٠,٢	٠,٨	١,٥	القروض بالقطع الأجنبي إلى إجمالي القروض
٤١,٤	١١,٤	١٩,٦	٤٩,٤	١٢,٠	٢٠,٤	٥٤,٠	١١,٨	١٩,٣	الودائع بالقطع الأجنبي إلى إجمالي الودائع
٤٠,٢	٣٠,٧	٣١,٩	٥٠,٠	٤٧,٤	٤٧,٩	٥٠,٨	٣٥,٨	٣٧,٧	المطلوبات بالقطع الأجنبي إلى إجمالي المطلوبات
٨١,٤	٥٥,٥	٦٠,٧	٧٧,٥	٥٢,٩	٥٧,٠	٨٠,٨	٥٣,٧	٥٧,٢	الودائع إلى الموجودات
٣٥,٠	٧٥,٧	٨٦,٦	٣٣,٦	٧٠,٣	٦٢,٠	٢٣,٥	٦٩,٢	٦١,٠	القروض إلى الودائع
٥,٤	٦,٥	٥,٧	٦,٦	٨,٨	٧,٦	٤,٤	٤,٨	٤,٦	القروض بالقطع الأجنبي إلى الودائع بالقطع الأجنبي
الحساسية تجاه مخاطرة السوق									
٥٧,٥	٠,١	١٠,٩	٨٠,٧	١٤٥,٠	١٣٨,١	٦٤,٨	٢٤١,٣	٢٢٥,٠	المركز المفتوح الصافي بالقطع الأجنبي (الشامل) كنسبة مئوية من رأس المال الأساسي

المصدر: مصرف سورية المركزي.

١/ مؤشرات السلامة المالية يتعين قراءتها بحذر نتيجة أوجه القصور المستمرة في تنفيذ المصارف للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وممارساتها في التدقيق، ومعايير الإبلاغ.

الجدول ٧- الجمهورية العربية السورية: هيكل النظام المالي، ٢٠٠٧-٢٠٠٨

يونيو-٢٠٠٨				ديسمبر-٢٠٠٧				
% من إجمالي		الموجودات		% من إجمالي		الموجودات		
الناتج	% من	الكلية	العدد	الناتج	% من	الكلية	العدد	
المحلي	المجموع	(بالمليارات)		المحلي	المجموع	(بالمليارات)		
٦٤	١٠٠	١٦٣٤	٢٢	٧٩	١٠٠	١٥٩٣	٢٢	المصارف
٥١	٧٩	١٢٩٨	٦	٦٤	٨٢	١٢٩٩	٦	مصارف القطاع العام
٣٢	٥١	٨٣٠	١	٤٢	٥٣	٨٤٢	١	التجارية
١٨	٢٩	٤٦٨	٥	٢٣	٢٩	٤٥٧	٥	المتخصصة
١٣	٢٠	٣٣١	٩	١٤	١٨	٢٩٠	٩	المصارف الخاصة المحلية
١	٢	٣٤	٢	١	١	١٩	٢	المصارف الإسلامية
صفر	صفر	٥	٧	صفر	صفر	٤	٧	مصارف المنطقة الاقتصادية الحرة
...	شركات التأمين
٦٤	١٠٠	١٦٣٤	٢٢	٧٩	١٠٠	١٥٩٣	٢٢	النظام المالي الكلي

المصادر: السلطات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي

الجمهورية العربية السورية

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨

ملحق معلومات

أعدته إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

١٩ ديسمبر ٢٠٠٨

الصفحة

المحتويات

- أولاً – العلاقات بين الجمهورية العربية السورية وصندوق النقد الدولي..... ٢
- ثانياً – العلاقات بين الجمهورية العربية السورية ومجموعة البنك الدولي..... ٧
- ثالثاً – قضايا إحصائية..... ٩

الملحق الأول – العلاقات بين الجمهورية العربية السورية وصندوق النقد الدولي
(في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨)

أولاً- حالة العضوية: انضمت في ١٠ إبريل ١٩٤٧؛ المادة الرابعة عشرة

ثانياً- حساب الموارد العامة:	ملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة ^٨	٢٩٣,٦٠	١٠٠,٠٠
حيازات العملة لدى الصندوق	٢٩٣,٦٠	١٠٠,٠٠
وضع الاحتياطي لدى الصندوق	٠,٠١	٠,٠٠

ثالثاً- إدارة حقوق السحب الخاصة:	ملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي التخصيص التراكمي	٣٦,٥٦	١٠٠,٠٠
الحيازات	٣٦,٥٧	١٠٠,٠٣

رابعاً- المشتريات والقروض القائمة: لا يوجد

خامساً- آخر الترتيبات المالية: لا يوجد

سادساً- الالتزامات المتوقعة تجاه الصندوق: (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام القائم للموارد والحيازات الحالية لوحدات حقوق السحب الخاصة):

الآتية					
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الرسوم/الفوائد
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المجموع

^٨ خاضعة للمراجعة العامة الحادية عشرة.

سابعا- ترتيب سعر الصرف

يصدر مصرف سورية المركزي يوميا أسعار شراء وبيع القطع الأجنبي لليرة السورية مقابل العملات الرئيسية. وكان سعر الصرف الرسمي للموازنة، المطبق على كل معاملات القطاع العام، مربوطا بالدولار الأمريكي حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦. ومنذ إلغاء سعر "الموازنة" الرسمي في الأول من يناير ٢٠٠٧ وتوحيده مع سعر صرف القطاع الخاص، يحدد المصرف المركزي قيمة الليرة مقابل الدولار الأمريكي ضمن نطاق تداول ضيق. وقد حولت الحكومة العملة المرجعية من الدولار الأمريكي إلى وحدة حقوق السحب الخاصة في أغسطس ٢٠٠٧. ويصنّف ترتيب سعر الصرف الواقعي كربط في سلة عملات.

ثامنا - مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا على أساس دورة زمنية مدتها ١٢ شهرا. وقد عُقدت آخر هذه المشاورات في إبريل/مايو ٢٠٠٧ واستكملها المجلس التنفيذي في ٣١ يوليو ٢٠٠٧ (الوثيقة SM/07/288).

تاسعا - قيود المادتين الرابعة عشرة والثامنة

لا تزال سورية تحتفظ بالقيود على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية وفقا لنص المادة الرابعة عشرة، بما في ذلك التخصيص الإداري للقطع الأجنبي. وتحتفظ سورية أيضا بتدابير صرف تخضع لموافقة الصندوق حسب المادة الثامنة وهي: (١) حظر قيام أطراف خاصة بشراء القطع الأجنبي من النظام المصرفي لأغراض بعض المعاملات الدولية الجارية؛ (٢) تعدد ممارسات العملة نتيجة تباعدات تزيد على ٢% بين سعر الصرف الرسمي وأسعار الصرف السوقية المعترف بها رسميا؛ (٣) شرط إيداع مبلغ مقدم بدون فوائد قيمته ٧٥-١٠٠% لواردات القطاع العام؛ (٤) قيد على سعر الصرف ناشئ عن صافي الدين بموجب ترتيبات دفع ثنائية غير معمول بها مع جمهورية إيران الإسلامية وسري لانكا.

وقد اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٠٧ القرار رقم ١٣٩٥٨ (٦٧/٠٧):

ويتخذ الصندوق هذا القرار بشأن تدابير الصرف الخاصة بالجمهورية العربية السورية وفقا للقسمين الثاني (أ) والثالث من أحكام المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق، وختاما ل مشاورات المادة الرابعة عشرة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية، وعلى ضوء مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية والتي عُقدت بموجب القرار رقم ٥٣٩٢-(٦٣/٧٧)، المعتمد بتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٧٧ والمعدل (الرقابة على سياسات سعر الصرف).

وتحتفظ الجمهورية العربية السورية بقيود على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية وفقا لأحكام القسم الثاني من المادة الرابعة عشرة، على النحو الموصوف في الوثيقة SM/06/253. وكما هو

موصوف في الوثيقة ذاتها، تحتفظ الجمهورية العربية السورية بتدابير صرف تخضع لموافقة الصندوق حسب نص المادة الثامنة. ويحث الصندوق الجمهورية العربية السورية على إلغاء القيود المحتفظ بها بموجب القسم الثاني من المادة الرابعة عشرة بمجرد أن يسمح بذلك وضع ميزان مدفوعاتها، وإلغاء التدابير التي تخضع لموافقة الصندوق بموجب المادة الثامنة في أقرب وقت ممكن (SM/07/263, Sup 2. 7/19/07).

عاشرا - المساعدة الفنية

التاريخ	الموضوع	الإدارة
مستمر	العمل المحاسبي بالبنوك المركزية	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط
يوليو ٢٠٠٨	الإدارة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
ديسمبر ٢٠٠٧	الإحصاءات متعددة القطاعات (الحسابات القومية وإحصاءات المالية العامة والإحصاءات النقدية وميزان المدفوعات)	إدارة الإحصاءات
نوفمبر ٢٠٠٦	التخطيط الاستراتيجي في مصرف سورية المركزي وقانون المصرف المركزي الجديد	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
فبراير ٢٠٠٦	الإدارة المالية العامة	إدارة شؤون المالية العامة
مستمر	إدارة الإيرادات	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط
مستمر	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط
مستمر	مستشارون في مهمة طويلة الأجل حول القضايا المعنية بالعمل المحاسبي في البنوك المركزية، وإدارة الاحتياجات، والسياسة النقدية	إدارة النظم النقدية والمالية
يناير ٢٠٠٦	تطوير سوق القطع الأجنبي، ونظام التوحيد والصراف	إدارة النظم النقدية والمالية
ديسمبر ٢٠٠٥	تدريب حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار التواصل الخارجي	إدارة الشؤون القانونية /إدارة النظم النقدية

سبتمبر ٢٠٠٥	مستشار في مهمة طويلة الأجل حول سوق الأوراق المالية	إدارة النظم النقدية والمالية
سبتمبر ٢٠٠٥	مركزية الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وما يرتبط بها من قضايا في المحاسبة وإدارة الاحتياطيات والدين العام	إدارة النظم النقدية والمالية
مستمر مستمر	الحسابات القومية التنظيم والرقابة المصرفية	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط
مايو ٢٠٠٥	إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي لمصرف سورية المركزي	إدارة النظم النقدية والمالية
مارس ٢٠٠٥	إدارة الإيرادات	إدارة شؤون المالية العامة
فبراير/ مارس ٢٠٠٥	الصياغة القانونية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية /إدارة النظم النقدية
يونيو ٢٠٠٤	الإحصاءات متعددة القطاعات (الحسابات القومية وإحصاءات المالية العامة والإحصاءات النقدية وميزان المدفوعات)	إدارة الإحصاءات
يوليو ٢٠٠٤	ضريبة القيمة المضافة	إدارة شؤون المالية العامة
٢٠٠٢- ٢٠٠٤	مستشاران في مهمة طويلة الأجل حول التنظيم والرقابة المصرفية	إدارة شؤون النقد والصرف
يوليو ٢٠٠٢	حلقة تطبيقية لمدة يومين حول الرقابة المصرفية الميدانية	إدارة شؤون النقد والصرف
مارس ٢٠٠٢	حلقة تطبيقية حول الرقابة المصرفية المكتبية	إدارة شؤون النقد والصرف

الملحق الثاني - العلاقات بين الجمهورية العربية السورية ومجموعة البنك الدولي^٩ (نهاية أغسطس ٢٠٠٨)

انضمت سورية إلى البنك الدولي في عام ١٩٤٧. ووافقت المؤسسة الدولية للتنمية "أيدا" بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٤ على أربعة ائتمانات لسورية بلغت قيمتها الإجمالية ٤٨,٦ مليون دولار أمريكي. وعقب خروج سورية من مرحلة الأهلية للاستفادة من موارد "أيدا" في عام ١٩٧٤، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على ١٥ قرضا لسورية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦. وفي عام ١٩٨٦ توقفت سورية عن سداد مدفوعات خدمة الدين إلى البنك الدولي، الأمر الذي أدى إلى تعليق الدفعات المنصرفة من البنك. وعقب عدة جولات من المفاوضات مع البنك، قامت سورية بحلول الأول من يوليو ٢٠٠٢ بتسوية كل مدفوعات خدمات الديون المتأخرة عليها لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، الأمر الذي أعاد تأهيلها للصرف.

ولا توجد في الوقت الحالي استراتيجية مساعدة قطرية من البنك الدولي لسورية. وكان الإطار الذي يقدم البنك من خلاله برنامج خدماته الاستشارية والفنية، قد تحدد في مذكرة تفاهم تغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وقد أتاحت هذه المذكرة للبنك دعم الإصلاحات في مجالات النمو والتحول الاقتصادي، بالتوازي مع التنمية البشرية والحماية الاجتماعية. واشتملت أنشطة البنك فيما اشتملت على: (١) تقديم المشورة حول إعادة هيكلة المصارف العامة وإنشاء سوق للأوراق المالية الحكومية؛ (٢) دعم الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي والمقدمة في معرض مراجعة قانون الاستثمار الذي اعتُمد مؤخرا؛ (٣) العمل التحليلي المعني بالدعم على الطاقة وإبداء الرأي حول إعداد مسودة قانون مالية أساسي وتحسين الإدارة المالية العامة.

وقد أعربت السلطات السورية عن اهتمامها بالخدمات الفنية والاستشارية التي تقدمها مجموعة البنك الدولي في ثلاثة مجالات هي: (١) دعم النمو والتحول الاقتصادي؛ (٢) التنمية البشرية والحماية الاجتماعية؛ (٣) تحسين بيئة التنمية القابلة للاستمرار. وبناء على مناقشات تمهيدية مع السلطات السورية، سوف تكون مساعدة البنك على شكل خدمات تحليلية واستشارية تركز على الموضوعات التالية:

- دعم النمو والتحول الاقتصادي: إصلاح التجارة؛ واستمرارية أوضاع المالية العامة؛ وتحرير الأسعار؛ ومصادر النمو غير النفطية؛ وتطوير القطاع الخاص وبيئة العمل.

^٩ بعثة المساعدة الفنية التي يوفدها البنك الدولي وتركز على قضايا التجارة والمالية العامة وتطوير مصفوفة المحاسبة الاجتماعية سوف تتداخل مع بعثة الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨، مما ييسر التنسيق بين البنك الدولي والصندوق.

- **التممية البشرية والحماية الاجتماعية:** تعزيز صنع السياسات والقدرات التنفيذية في مجال الحماية الاجتماعية؛ ودعم الاستعداد لمكافحة أنفلونزا الطيور؛ وخيارات الإصلاح للضمان الاجتماعي؛ واستراتيجية قطاع التعليم.

- **التممية القابلة للاستمرار:** استراتيجية قطاع الكهرباء؛ وإصلاح القطاع الزراعي؛ والمساعدة الفنية للتعامل مع النفايات الصلبة؛ والمساعدة الفنية في مجال المياه وفاقده المياه؛ المساعدة الفنية في قطاع النقل.

وتضطلع مؤسسة التمويل الدولية بدور نشيط في سورية منذ عام ١٩٩٩ حين وافق المجلس على قيام المؤسسة باستثمارها الأول في سورية - والذي تمثل في مشاركتها بحصة ملكية قيمتها ١ مليون دولار أمريكي في مشروع تصنيع نظم ري بالتنقيط. وقد قامت المؤسسة منذ ذلك الوقت باستثمارين آخرين، تضمننا المشاركة بحصة ملكية في أول مصرف تابع للقطاع الخاص في سورية وتقديم قرض لإحدى شركات الكيماويات. ويبلغ مجموع حافظة المؤسسة الاستثمارية في سورية ٢٠ مليون دولار أمريكي. وقامت المؤسسة أيضا بتقديم مساعدة فنية، تضمنت دراسات لبعض جوانب القطاع المالي.

الملحق الثالث - الجمهورية العربية السورية: قضايا إحصائية

١- تشوب عملية إمداد البيانات أوجه قصور خطيرة تعرقل العمل الرقابي بصورة كبيرة. وحال ضعف البنية التحتية الإحصائية دون مواكبة وتيرة الإصلاحات الهيكلية المتسارعة، وزاد من هذا التحدي الصعوبات المتأصلة في تسجيل تدفقات الأشخاص والبضائع والنقود من وإلى العراق. وتشكل هذه الظروف قيوداً تعوق عمل الخبراء عند تقييمهم للتطورات والسياسات. وقد أعربت السلطات في سياق بعثات مشاورات المادة الرابعة عن نيتها تحسين النظام الإحصائي. وبدأت سورية، بمساعدة بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات لعام ٢٠٠٧، المشاركة في النظام العام لنشر البيانات في ديسمبر ٢٠٠٧، وخطتها لتحسين النظام الإحصائي منشورة الآن على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

ألف - إحصاءات القطاع الحقيقي

٢- يتم إبلاغ الحسابات القومية السنوية حسب بيانات الإنفاق ليجري نشرها في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" بفترة تأخير تناهز عامين. كذلك، لا تزال هناك مواطن ضعف كبيرة في البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية المتبعة في إعداد إحصاءات الحسابات القومية.

٣- أوفدت إدارة الإحصاءات إلى سورية مستشاراً إحصائياً مقيماً في يوليو ٢٠٠٨ لمساعدة السلطات على تنفيذ توصيات بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات التي سبق إيفادها في ديسمبر ٢٠٠٧ في مجال الحسابات القومية. وخلال العامين الماضيين قدم مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط مساعدة فنية لتحسين مصادر البيانات وطرق إعداد الإحصاءات القومية وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويجري أيضاً تقديم إرشادات لاستخدام البيانات القائمة لتحسين تقديرات إجمالي الناتج المحلي والأسعار الجارية والثابتة ومعالجة الدعم الضمني المقدم لبعض المؤسسات العامة بصورة سليمة في الحسابات القومية. وقد أحرز المكتب المركزي للإحصاء تقدماً مطرداً في تنفيذ التوصيات التي انتهت إليها بعثات المساعدة الفنية. وكانت مسوح اقتصادية قد أجريت لشركات القطاع الخاص للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وكان الغرض الأساسي منها أن تكون مصدراً رئيسياً للبيانات من أجل تحسين إحصاءات الحسابات القومية وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛ غير أنه حتى الآن لم تتم معالجة نتائجها أو إقرارها.

باء - إحصائيات مالية الحكومة

٤- تشوب إحصاءات مالية الحكومة أوجه قصور كبيرة في التعاريف والتغطية والتصنيف والمنهجية والدقة والموثوقية والحدثة، مما يجعلها شديدة التباين عن الإحصاءات النقدية وإحصاءات ميزان المدفوعات. ولا يتم تقديم بيانات المالية العامة للنشر في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية". وقد خلصت بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الموفدة في يونيو ٢٠٠٤ إلى تأثير عملية إعداد البيانات تأثراً سلبياً بأعباء الترتيبات المؤسسية وعدم كفاية الموارد وعدم حل مشكلات المنهجية. والمنهجية المستخدمة في إعداد الإحصاءات لا هي تتبع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ ولا هي تتبع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وفي حين تتوفر بيانات الموازنة بعد فترات تأخير طويلة للغاية (عامان بالنسبة لحسابات الموازنة الختامية)، فإن بيانات التمويل لا تتوفر أصلاً. ولا يتم نشر بيانات إحصاءات مالية الحكومة، بل إن هناك إشكاليات في إتاحة مصادر البيانات الأساسية حتى للمعنيين بإعداد إحصاءات مالية الحكومة داخل وزارة المالية، مثل تقسيم خدمة الدين إلى فوائد واستهلاك. ويسهم ذلك في تباين إحصاءات التمويل الخارجي كما هي مبلغة في الموازنة عن إحصاءات ميزان المدفوعات.

٥- وأكبر تفاوت في هذه الإحصاءات، والأكثر حدوثاً وتقلباً، هو التفاوت بين بيانات متطلبات تمويل الموازنة، كما تبلغها وزارة المالية، وبيانات التمويل الحكومي كما يبلغها مصرف سورية المركزي. ويرجع هذا التفاوت بالدرجة الأولى إلى عدم قيام وزارة المالية ومصرف سورية المركزي بتغطية القطاع الحكومي تغطية مشتركة يتم تحديثها دورياً، وسوء تصنيف النفقات الاستثمارية للمؤسسات العامة، وكذلك قضايا التوقيت والتقييم.

٦- وهناك حالات تفاوت أخرى بين حسابات المالية العامة والحسابات النقدية تعزى إلى عدم التزام مصرف سورية المركزي الدقة في معالجته لبعض المعاملات مع الحكومة، مثل الصعود الموازي للودائع الحكومية والمطالبات على الحكومة في الميزانية العمومية للمصرف، وهو ما يرجع على الأرجح إلى اعتبار السحوبات الحكومية ائتمانياً وعدم تصفيتهما قط مقابل الودائع، ومعالجة الأرباح المحولة إلى الحكومة باعتبارها مطالبة دائمة على الحكومة.

٧- ولمعالجة القضايا المنهجية، وضعت البعثة متعددة القطاعات الموفدة في يونيو ٢٠٠٤ جدول وصل تمهيدياً تتوافق فيه رموز البيانات المصدرية في الموازنة مع رموز التصنيف المستخدمة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، وعقدت حلقة تطبيقية لتوضيح مختلف جوانب منهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ لمسؤولي وزارة المالية. ولمساعدة مديرية التخطيط والإحصاء على تنفيذ برنامج تقسيم قطاعي مناسب، قدمت البعثة جدولاً مؤسسياً محدثاً يوضح التغطية الراهنة لمؤسسات الحكومة والقطاع العام - أدرجت فيه النفقات الاستثمارية للمؤسسات العامة ضمن النفقات الرأسمالية للحكومة - لكي يتم توزيعه على

كافة الأجهزة المعنية. كما قامت البعثة بصياغة خطة عمل تفصيلية تركزت حول تقديم قدر كاف من الموارد والتدريب لمديرية التخطيط والإحصاء لمساعدتها على أداء مهامها. وتدعو خطة العمل إلى إطلاع المديرية على البيانات المصدرية الأساسية اللازمة لإعداد بيانات إحصاءات مالية الحكومة سنويا - على أساس نقدي في بادئ الأمر - وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، وإلى استئناف إبلاغ البيانات لإدارة الإحصاءات بالصندوق من أجل نشرها في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة وتقرير "الإحصاءات المالية الدولية"، مع تحسين إبلاغ البيانات، من حيث التغطية والتصنيف، إلى إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق. وأوصت البعثة أيضا بتحسين حداثة البيانات السنوية، بما في ذلك بيانات التمويل، وببدء إعداد البيانات دون السنوية.

جيم - الإحصاءات النقدية والمالية

٨- تشوب الإحصاءات النقدية أوجه قصور كبيرة تعوق قدرة الخبراء على إجراء تحليلات ذات معنى للتطورات النقدية. ويتم إبلاغ الإحصاءات النقدية الشهرية لنشرها في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" بفترة تأخير تقارب عشرة أشهر، وهو ما يقصر عن ممارسات النشر الموصى بها في إطار النظام العام لنشر البيانات والتي تحدد فترة التأخير بثلاثة شهور. وقد تم إحراز تقدم في معالجة بعض القضايا التي حددتها بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الموفدة في يونيو ٢٠٠٤، وهي على وجه التحديد إدراج المصارف الخاصة ومصرف التوفير والمصارف/فروع المصارف العاملة في المناطق الحرة ضمن المسح النقدي. ورغم توافق نسق الإحصاءات النقدية في معظمه مع هيكل المسوح القطاعية التي يوصى بها دليل الإحصاءات النقدية والمالية، فإن هناك أوجه قصور في البيانات المصدرية تنشأ عن عوامل من بينها: (١) استخدام أسعار صرف مختلفة في مصرف سورية المركزي والمصارف الأخرى لتقييم مراكز القطع الأجنبي لديها؛ (٢) عدم تقييم المراكز المالية بأسعار السوق أو بمكافئات أسعار السوق؛ (٣) وجود تشوهات في قياس المراكز الإجمالية نتيجة استخدام بعض الإجراءات المحاسبية لإمساك حسابات القطاع العام؛ (٤) وجود اختلافات في التغطية المؤسسية للقطاع العام بين الإحصاءات النقدية وإحصاءات مالية الحكومة.

٩- وقد عملت إحدى بعثات المساعدة الفنية خلال الفترة نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٨ مع السلطات من أجل تطوير إبلاغ البيانات باستخدام استمارات الإبلاغ الموحدة، والتي تعكس مبادئ إعداد البيانات الموصى بها في دليل الإحصاءات النقدية والمالية. وكان عمل البعثة يقوم على أساس بيانات تفصيلية قدمتها السلطات مؤخرا.

دال - إحصاءات القطاع الخارجي

١٠- يقوم مصرف سورية المركزي بإعداد بيانات ميزان المدفوعات بصفة مؤقتة. أما بيانات التجارة فنقوم بإعدادها إدارة الجمارك شهريا ويقوم المكتب المركزي للإحصاء بإبلاغها ربع سنويا بوحدات العملة

المحلية وبفترة تأخير ستة شهور. وتُعرض بيانات ميزان المدفوعات في النسق الموصى به في دليل ميزان المدفوعات - الطبعة الخامسة ١٩٩٣ (BPM5)، غير أن طريقة إعدادها لا تتسق بالكامل مع منهجية الطبعة الخامسة من الدليل.

١١- وفي فبراير ٢٠٠٦، قامت بعثة تقييمية من إدارة الإحصاءات بالصندوق بتقييم حالة برنامج العمل كأساس لوضع برنامج مساعدة فنية حول إحصاءات القطاع الخارجي تحت إشراف مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وفي ديسمبر ٢٠٠٧، أوفدت إدارة الإحصاءات بعثة متعددة القطاعات بالتعاون مع المركز تلتها بعثات متتابعة من المركز في شهري يناير ويوليو ٢٠٠٨.

١٢- وفي سبتمبر ٢٠٠٨، قامت بعثة من إدارة الإحصاءات بزيارة تفقدية تابعت خلالها العمل بتوصيات البعثة متعددة القطاعات الموفدة عام ٢٠٠٧ كما تابعت ما تم إنجازه في برنامج العمل الذي يشرف عليه مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وناقشت عملية إبلاغ ونشر البيانات حول السيولة الدولية لتقرير "الإحصاءات المالية الدولية"، حيث كانت هذه مسألة قائمة لأكثر من ثلاث سنوات.

١٣- وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، خلصت البعثة إلى أن مصرف سورية المركزي أحرز تقدماً في تحسين الإحصاءات المصدرية من خلال المسوح ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، وذلك باعتماد التصنيفات المناسبة، وتحسين الاتساق مع مجموعات البيانات الأخرى. ويتضمن التصميم الجديد لهيكل المصرف التنظيمي قسماً لميزان المدفوعات يعمل به خمسة موظفين (وفي الوقت الحالي هناك موظفان مكلفان بالعمل في ميزان المدفوعات غير أن هناك خطط موضوعة لاستكمال عدد الموظفين في القسم).

١٤- وفي أكتوبر ٢٠٠٨، أوفدت إدارة الإحصاءات بعثة معنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لتقديم المشورة بشأن الاحتياطات الدولية وبيانات التجارة ومعالجة بيانات المهاجرين العراقيين إلى المدى الممكن. وتم تعديل البيانات لعام ٢٠٠٧ متى كان ذلك ضرورياً وساعدت البعثة موظفي مصرف سورية المركزي على إعداد بيانات ميزان المدفوعات عن الفترة يناير- يوليو ٢٠٠٨ في نسق دليل ميزان المدفوعات - الطبعة الخامسة ١٩٩٣.

١٦- ورغم ما تحقق من تقدم مؤخرًا، يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين دقة بيانات ميزان المدفوعات لتلبية الاحتياجات إلى البيانات لأغراض الرقابة، ويتعين على وجه الخصوص؛ (١) مواصلة مبادرات جمع البيانات (نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية والمسوح) التي وضعت من أجل تقوية مصادر البيانات، وضمان تغطية المناطق الحرة، (٢) تحسين التغطية الناقصة لبيانات الواردات، (٣) دراسة مجال التحويلات، بما في ذلك معالجة التدفقات الواردة المرتبطة بالمهاجرين العراقيين، (٤) مراجعة تغطية الاحتياطات، (٥) تحسين تغطية بيانات الحسابات المالية للقطاع الخاص (المصرفية وغير المصرفية).

١٦- وأحرزت السلطات بعض التقدم في إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. واعتمدت إدارة الجمارك النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) نظاما تشغيليا وتعكف حاليا على تنفيذه وتم تشكيل لجنة إحصائية حول إحصاءات التجارة الخارجية للمساعدة في منهجية التجارة. غير أنه لا تزال هناك مواطن ضعف كبيرة في البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية لإحصاءات التجارة الخارجية.

الجمهورية العربية السورية: جدول بالموشرات المتعارف عليها اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	٢٠٠٨/١١/٢٠	٢٠٠٨/١١/١٩	أسعار الصرف
شهري	ربع سنوي	شهري	٢٠٠٦/٣	٢٠٠٦/٢	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية/١
شهري	ربع سنوي	شهري	٢٠٠٨/٨	٢٠٠٧/١٢	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	ربع سنوي	شهري	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٧/١٢	النقد بمعناها الواسع
شهري	ربع سنوي	شهري	٢٠٠٨/٨	٢٠٠٧/١٢	الميزانية العمومية للمصرف المركزي
شهري	ربع سنوي	شهري	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٧/١٢	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري	ربع سنوي	شهري	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٨/٩	أسعار الفائدة/٢
شهري	شهري	شهري	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٨/٩	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٧	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل/٣ - الحكومة العامة/٤
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٧	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل/٣- الحكومة المركزية
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٧	أرصدة الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية/٥
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٧	ميزان الحساب الجاري الخارجي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٨/٦	صادرات وواردات السلع والخدمات
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٧	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٠٨/١٠	٢٠٠٧	إجمالي الدين الخارجي
غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	وضع الاستثمار الدولي/٦

١/ تتضمن الأصول الاحتياطية المرهونة أو الملتمزم بها على أي نحو آخر وكذلك المراكز الصافية في المشتقات.

٢/ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون وسندات الخزانة.

٣/ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

٤/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق الممولة من الميزانية والصناديق خارج الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

٥/ تتضمن تكوين العملات و آجال الاستحقاق.

٦/ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية مقارنة بغير المقيمين.

**بيان ممثل خبراء الصندوق
عن الجمهورية العربية السورية
٩ يناير ٢٠٠٩**

١- وردت المعلومات التالية بعد صدور تقرير الخبراء (الوثيقة SM/08/358)، وهي لا تستلزم تغييراً في جوهر تقييمهم الراهن.

٢- في الأول من ديسمبر/كانون الأول، رفعت السلطات السعر المحلي لزيت الوقود بواقع ٤٦%، وهي نسبة أكبر من المتوقعة مبدئياً والتي بلغ مقدارها ٣٣%. وتعادل الإيرادات الإضافية المتولدة عن هذه الزيادة حوالي ٠,٨٥% من إجمالي الناتج المحلي. وسوف يترتب على خفض السعر المتوقع للوقود في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بتاريخ ٦ يناير/كانون الثاني أثراً إيجابياً أيضاً على عجز المالية العامة يعادل ٠,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي، نظراً لما يحققه من خفض في تكلفة صافي الميزان النفطي الخارجي السالب.

٣- توافرت معلومات إضافية أيضاً عن قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩. ولم تكن الفرصة قد أتت لخبراء الصندوق كي يناقشوا التفاصيل مع السلطات السورية. غير أنهم عدلوا التوقعات الموضوعية للأجور والنفقات الإنمائية في ضوء المعلومات الإجمالية الجديدة، بزيادة تقريبية قدرها ٠,٧% و ٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي.

٤- ومع مراعاة التأثير الصافي للعوامل آنفة الذكر، تصبح التوقعات المعدلة لعجز المالية العامة في عام ٢٠٠٩ حوالي ٣,٣% من إجمالي الناتج المحلي، بزيادة طفيفة عن التوقع السابق لحجم العجز والذي بلغ ٣,١%. ولا يؤدي هذا التعديل إلى تغيير في تقييم خبراء الصندوق، ولكنه يؤكد مجدداً ضرورة ضبط الإنفاق وإعطاء دفعة أكبر لجهود الإصلاح في جوانب أخرى من المالية العامة، لا سيما الإلغاء الكامل للدعم على المشتقات النفطية.

ملحق: مسودة نشرة المعلومات المعممة

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة رقم ٠٧/٠٩

700 19TH STREET, NW

للنشر الفوري

Washington, D.C. 20431 USA

٢٦ يناير ٢٠٠٩

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ مع الجمهورية العربية السورية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٩ يناير ٢٠٠٩ مشاورات المادة الرابعة التي أجراها مع الجمهورية العربية السورية.^١

خلفية

استمر الأداء الاقتصادي الكلي لسورية قويا في مجمله. ويقدر نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنحو ٦% في عام ٢٠٠٧، على الرغم من تأثر الزراعة بسبب سوء أحوال الطقس. واستمرت كل القطاعات غير

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد عودة الخبراء إلى مقر الصندوق، يقومون بإعداد تقرير يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيس المجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرين التنفيذيون ثم يُرسل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني.

النفطية تقريبا في النمو بقوة. إلا أن إنتاج النفط استمر في اتجاه هبوطي. ونتيجة لذلك لم يسجل النمو الكلي إلا ٤% . واستمرت هذه التطورات حتى عام ٢٠٠٨. وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠٠٨ إلى تحقق معدل نمو غير نفطي مشابه لما تحقق في عام ٢٠٠٧، على الرغم من استمرار تراجع الإنتاج الزراعي، حيث حافظ قطاعا التشييد والخدمات على توسعهما السريع. ويُتوقع أن يصل النمو الكلي إلى نحو ٥% في عام ٢٠٠٨. وتسارعت وتيرة التضخم في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٧-٢٠% في منتصف العام، مقابل نسبة ٥% المبلغتة في عام ٢٠٠٧. غير أن التضخم بدأ يتراجع في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨، تماشيا مع انخفاض الأسعار العالمية، ويُتوقع أن يصل في المتوسط إلى نحو ١٥% لعام ٢٠٠٨.

وفي حين اتسع عجز المالية العامة الكلي ليصل إلى نحو ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧، تحسن العجز غير النفطي بصورة طفيفة. وتراجع الإيراد النفطي بنحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي. وتراجعت أيضا المتحصلات غير النفطية، لتعكس جزئيا خفض التعريفات الجمركية. وانخفضت المصروفات الجارية والرأسمالية بنحو ١% من إجمالي الناتج المحلي في المجمل.

ويُتوقع أن يثبت عجز المالية العامة في عام ٢٠٠٨، كنتيجة رئيسية لخفض الدعم على الوقود. وكانت السلطات قد شرعت في مايو ٢٠٠٨ في برنامج لإلغاء هذا الدعم تدريجيا برفع أسعار البنزين والمازوت. وقد أدت زيادات الأسعار هذه والقيود الكلي على الإنفاق إلى استمرار تضيق العجز غير النفطي بصورة محدودة، على الرغم من استمرار تراجع إيرادات الجمارك نتيجة لأثر خفض التعريفات الجمركية في عام ٢٠٠٧ عن العام كله.

ويُتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى نحو ٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨، مقابل ٣,٣% في عام ٢٠٠٧. وأصبح صافي الميزان النفطي (بعد خصم حصة الشركاء الأجانب) سالبا نتيجة لتراجع الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي. إلا أن الصادرات غير النفطية والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج نمت بسرعة نتيجة لقوة الطلب الإقليمي عليها وإرخاء الضوابط على القطع الأجنبي. واستقر صافي الموجودات الأجنبية الرسمية عند مستوى يقارب ١٧ مليار دولار أمريكي (عشرة شهور من الواردات). وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لليرة السورية بنسبة ٤% في عام ٢٠٠٧، ونحو ٩% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨ نتيجة للأثر المجتمع في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع قيمة الليرة الاسمية مقابل الدولار.

وتتمو النقود بمعناها الواسع تماشياً مع إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وقد عكس هذا النمو بالدرجة الأولى التوسع في الائتمان المحلي. فقد زاد الائتمان المقدم للمؤسسات العامة بنحو ٤٠% في عام ٢٠٠٧ وبنسبة ٦٠% في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ (على أساس سنوي مقارن)، على نحو عكس زيادة متطلبات التمويل للمؤسسات التي تقدم الدعم على الوقود والسلع أخرى. وبلغ الائتمان المقدم للقطاع الخاص نحو ٢٠% في عام ٢٠٠٧ ويُتوقع أن يسجل ٢٥% في عام ٢٠٠٨. واستمرت أسعار الفائدة منخفضة، وأصبحت سالبة إلى حد كبير بالقيمة الحقيقية مع ارتفاع مستويات التضخم في عام ٢٠٠٨.

ويُتوقع أن يكون أثر التطورات المعاكسة الجارية حالياً على الصعيدين العالمي والإقليمي طفيفاً نسبياً على الاقتصاد السوري في الأجل القصير. ويرجح أن تتبدى هذه الآثار في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج والطلب على الصادرات السورية من منطقة الخليج. ويُتوقع بعد ذلك أن تتحسن الآفاق على الأجل المتوسط مع بدء تعافي الاقتصادات العالمية والإقليمية. ويُتوقع أن يثبت عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري نتيجة لإصلاحات المالية العامة التي يجري إعدادها حالياً واستئناف النمو القوي لصادرات السلع والخدمات. وتتوقف هذه الآفاق الإيجابية عموماً على المثابرة في النهوض بإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجياً خلال العامين القادمين.

وتم إحراز تقدم كبير على صعيد الإصلاحات الهيكلية في العامين الماضيين، غير أن برنامج الإصلاح لا يزال كبيراً. وتم إحراز تقدم مهم باتجاه توحيد سعر الصرف؛ وهناك الآن قطاع مصرفي خاص ديناميكي أخذ في النمو؛ ويجري تحرير نظام الاستثمار؛ كما استمر تحرير التجارة.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون بقوة أداء الجمهورية العربية السورية على مستوى الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة، وهو ما اتضح من خلال النمو السريع في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ومستوى الاحتياطيات الأجنبية المريح والدين الحكومي المنخفض والمتناقص. ويأتي هذا الأداء انعكاساً لقوة الطلب الإقليمي إلى جانب الجهود التي تبذلها السلطات من أجل الإصلاح بغية التحول إلى اقتصاد أكثر اعتماداً على آليات السوق.

وفي الوقت نفسه، لاحظ المديرين التناقص المستمر في إنتاج النفط والصادرات النفطية، وتحول سورية بالفعل إلى مستورد صافٍ للنفط. وأشاروا إلى تراجع معدل التضخم في الشهور الأخيرة نتيجة لهبوط أسعار الغذاء والوقود العالمية، وإن ظل هذا المعدل مرتفعاً، وإلى مخاطر تحقيق نمو دون المتوقع من جراء

التطورات المعاكسة التي يمر بها الاقتصاد على المستويين العالمي والإقليمي – علماً بأن عدداً كبيراً من المديرين اعتبر هذه المخاطر طفيفة نسبياً نظراً لاندماج سورية الذي لا يزال محدوداً في النظام المالي العالمي وما تمتلكه من إمكانيات كبيرة تسمح بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات السياحية. وأعرب المديرين عن ارتياحهم لجهود السلطات المشجعة في التصدي لهذه التحديات، وحثوها على المثابرة في تنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي وتنويع موارد الاقتصاد.

وشجع المديرين السلطات على مواصلة تضيق عجز المالية العامة غير النفطي من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية وتقييد النفقات الجارية – وخصوصاً الأجور والدعم – وتنفيذ مشاريع الاستثمار حسب ترتيب الأولوية. وشدد المديرين على أهمية التزام السلطات بالخطط الموضوعة لاستحداث ضريبة القيمة المضافة مع حلول الموعد المستهدف الجديد في عام ٢٠١٠، وأيدوا اعتماد معدل ضريبي موحد تقتصر الإعفاءات منه على حالات محدودة. وأشاد المديرين بالخطوات المتخذة لخفض الدعم على الوقود، وشجعوا السلطات على إلغاء هذا الدعم بحلول عام ٢٠١٠ حسب الخطة المقررة – مع وضع خطة تعويضية تتوخى الدقة في استهداف المستحقين بغية تخفيف الأثر على الفقراء.

وأكد المديرين على أهمية تعزيز إدارة الإنفاق العام، بسبل منها إصلاح عملية الموازنة وتحسين مراقبة النفقات على المستوى الإقليمي وإنشاء حساب واحد للخزانة والحد من العمليات خارج الموازنة والعمليات شبه المالية التي تتم من خلال النظام المصرفي وإدراجها في الموازنة. ورحب المديرين باعتماد السلطات إصدار أذون خزانة في عام ٢٠٠٩، مشيرين إلى أن ذلك سيساعد أيضاً على تطوير سوق رأس المال المحلية وتعزيز إدارة السياسة النقدية.

ورحب المديرين بما تبديه السلطات السورية من التزام بتوخي الحذر المستمر في سياستها النقدية، وحثوها على التقييد التام لأنشطة الإقراض الموجّه الذي تمنحه المصارف العامة، وإنشاء أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، ومواصلة تحرير أسعار الفائدة، وتحديث دور المصرف المركزي ومسؤولياته.

ورحب المديرين بما خلص إليه برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) لعام ٢٠٠٨ من أن المصارف تتمتع بمستوى جيد من الرسالة والسيولة، مشيرين في نفس الوقت إلى مواطن الضعف القائمة في المصارف المملوكة للدولة. وذكر المديرين أن توافر المزيد من مؤشرات القطاع المالي من شأنه تعزيز مستوى الدقة في تقييم القطاع المصرفي ومراقبة أوضاعه، كما أشادوا بسرعة استجابة السلطات لتوصيات برنامج تقييم القطاع المالي، وحثوها على مواصلة جهودها الجارية في هذا الخصوص. وشدد المديرين على ضرورة تقوية الرقابة المصرفية وإخضاع جميع المصارف لعمليات تدقيق سنوية مستقلة وإلزامها بتقديم المعلومات

المطلوبة في الوقت المناسب إلى المصرف المركزي، وحثوا السلطات على إعطاء أولوية لإعادة هيكلة المصارف العامة وإدارة عملياتها على أساس تجاري. ونوّه المديرون بجهود السلطات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحثوها على مواصلة العمل في هذا الصدد.

واتفق المديرون على أن ربط الليرة السورية بحقوق السحب الخاصة لا يزال نظاما ملائما للصراف، نظرا لما يشكله من ركيزة نقدية قوية مع السماح ببعض المرونة في سعر الليرة مقابل العملات الرئيسية. وقد أقر المديرون بالتقديرات المتاحة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وما تشير إليه من زيادة محدودة في سعر الليرة السورية عن قيمتها الصحيحة، ولكنهم ذكروا أن هذه التقديرات تفتقر إلى الموثوقية. وبناء على ذلك، لم يوص المديرون بإجراء أي تغيير في مستوى سعر الصرف في السياق الراهن، وحثوا السلطات على تمهيد الطريق للتحويل بالتدريج نحو زيادة مرونة سعر الصرف على المدى المتوسط، كما دعوها لإزالة القيود الحالية على الصرف وإلغاء نظام أسعار الصرف المتعددة.

وأكد المديرون أن التنفيذ القوي لجدول أعمال الإصلاح الهيكلي الكبير الذي وضعتهُ السلطات السورية سيكون عاملا حاسما في تعجيل التحول صوب اقتصاد أكثر اعتمادا على السوق ولا يقوم على النفط. وأثّوا على السلطات لما أجرته من خفض لرسوم الاستيراد، وحثوها على مواصلة تحرير التجارة الخارجية وتحسين مناخ الأعمال.

وشدد المديرون على أن أوجه القصور في الإحصاءات الاقتصادية والمالية السورية لا تزال عائقا أمام فعالية العمل الرقابي الذي يؤديه الصندوق وعملية رسم السياسة الوطنية. كذلك حث المديرون السلطات على تحسين البيانات الاقتصادية من حيث الجودة ودرجة الحداثة.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

الجدول ١ - الجمهورية العربية السورية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

التوقعات	التقديرات الأولية				
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
الدخل القومي والأسعار					
٥,٢	٤,٢	٥,١	٤,٥	٦,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,١-	٥,٠-	٧,١-	٨,٦-	٦,١-	النفطي
٦,٠	٥,٨	٦,٩	٧,٥	١٠,٢	غير النفطي
٢٥٦٧	٢٠٢٥	١٧٠٩	١٤٩١	١٢٦٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الليرات السورية)
١٨٨٦	١٥٥٨	١٣٠٥	١١٣٤	٩٨٦	منه: غير النفطي
٥٥,٢	٤٠,٦	٣٣,٥	٢٨,٦	٢٥,٠	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٣٨٠	٣٨٠	٤٠٠	٤٣١	٤٦٢	إنتاج النفط الخام (آلاف البراميل يوميا)
٢٠,٦	١٣,٧	٩,١	١٢,٩	١٠,٩	مخفض إجمالي الناتج المحلي
٩٠,٠	٦٥,٣	٥٧,٦	٤٨,١	٣٣,٥	سعر الصادرات النفطية (بالدولار الأمريكي للبرميل)
١٤,٥	٤,٧	١٠,٤	٧,٢	٤,٤	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين - متوسط الفترة
٢١,٣	٢٠,٨	٢٠,٤	١٩,٣	١٨,٨	إجمالي السكان (بالملايين)
١,٥	١,٥	١,٥	٠,٩	٠,٨	منه: العراقيون المهاجرون إلى سورية (بالملايين)
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
ماليات الحكومة					
٢١,٤	٢٢,٣	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٧,٢	الإيرادات
٤,٧	٤,٩	٧,٣	٧,١	١١,٢	الإيرادات المتعلقة بالنفط
١٦,٧	١٧,٣	١٨,٢	١٦,٩	١٦,١	الإيرادات غير النفطية
النفقات					
٢٤,٩	٢٥,٧	٢٦,٦	٢٨,٥	٣١,٤	النفقات الجارية
١٥,٤	١٦,١	١٦,٣	١٨,١	١٩,٠	النفقات الإنمائية
٩,٥	٩,٦	١٠,٣	١٠,٤	١٢,٤	الميزان الكلي
٨,٢-	٨,٤-	٨,٥-	١١,٦-	١٥,٤-	ميزان الموازنة غير النفطية
(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
١٩,٠	٩,٨	٩,٤	١١,٥	١١,١	النقود بمعناها الواسع
٣,٧	٢,٠-	٢,٣-	٠,٧	٥,٤	صافي الموجودات الأجنبية
١٥,٣	١١,٩	١١,٧	١٠,٨	٥,٨	صافي الموجودات المحلية
٠,٧-	٣,١-	٠,٣	٦,١	٢,٨	الائتمان للحكومة
٩,٢	٧,٦	٣,٤	١,٧	٠,٥	الائتمان للمؤسسات العامة
٦,٠	٤,٣	٣,٥	٦,٩	٤,٣	الائتمان للقطاع الخاص
٢٥,٨	٢٠,٢	١٧,٩	٤٥,٩	٣٥,٠	الائتمان للقطاع الخاص (التغير %)
١٥,٠	١٥,١	١٤,٩	١٤,٥	١١,٧	الائتمان للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)					

ميزان المدفوعات					
٢,٣-	١,٤-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٤-	ميزان الحساب الجاري
٤,١-	٣,٣-	٢,٨-	٢,٢-	١,٦-	(% من إجمالي الناتج المحلي)
٢,١-	١,٠-	صفر	٠,٧	١,٣	الميزان النفطى الكلى / ١
٢,٦-	٢,٤-	صفر	٢,١	٥,٣	(% من إجمالي الناتج المحلي)
١٣,٥	١١,٢	٩,١	٧,٧	٦,٤	صادرات السلع والخدمات غير النفطية
٢٠,٢	٢٣,٥	١٨,٦	٢٠,٤	٩٩,٢	(التغير %)
١٥,٦-	١٣,٨-	١١,٩-	١٠,٤-	٩,٣-	واردات السلع والخدمات غير النفطية
١٣,٢	١٦,٢	١٣,٩	١٢,٥	٢٠,٨	(التغير %)
٠,٤-	٠,٧	٠,٨-	صفر	٠,٢	الميزان الكلى
١٧,١	١٧,٥	١٦,٨	١٧,٦	١٧,٦	صافي الموجودات الأجنبية الرسمية
٩,٤	١١,٦	١٣,٧	١٦,٤	٢٠,٢	(بأشهر واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)
٤٦,٥	٤٩,٩	٥١,٠	٥٢,٢	٥٠,٥	المتوسط المرجح لسعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي / ٢
٩,٠	٤,٩	١٠,٧	١,٧	صفر	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%، + ارتفاع القيمة) / ٣

المصادر: السلطات السورية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ميزان تجارة النفط مخصصاً منه ربح شركات النفط الأجنبية.

٢/ المتوسط المرجح التجاري لأسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية قبل عام ٢٠٠٧. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨ فإن البيانات تخص شهر

يوليو.

٣/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨ فإن البيانات تخص الأرباع الثلاثة الأولى.

بيان الدكتور عبد الشكور شعلان
المدير التنفيذي للممثل للجمهورية العربية السورية
٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩

١- شهد الاقتصاد السوري نموا مرتفعا منذ الشروع في برنامج للتحريير يهدف إلى إطلاق إمكانات النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وبلغ متوسط النمو غير النفطي ٧% في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يرتفع بعد مرحلة من التباطؤ المؤقت في عام ٢٠٠٩. وتلتزم السلطات السورية التزاما تاما ببرنامجها الإصلاحى الذى يهدف إلى إرساء دعائم النمو بمعدلات أعلى وعلى أساس قابل للاستمرار. وتهدف الخطة الخمسية الإنمائية (٢٠٠٦-٢٠١٠) إلى إجراس نمو متوسط الأجل بمعدل ٧% اعتبارا من عام ٢٠١٠ مع انطلاقة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. وتهدف الخطة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلى، ومواصلة تخفيف القيود التنظيمية، ودفع عجلة الاندماج في الاقتصاد العالمي لجذب الاستثمار الخاص، كما تهدف إلى تنفيذ مجموعة كبيرة من الإصلاحات الهيكلية لضمان سلامة الحوكمة الاقتصادية وتحقيق النمو على أساس من العدالة.

آفاق المدى القريب وتأثير الاضطرابات العالمية

٢- ظل الاقتصاد محصنا نسبيا من الاضطرابات المالية العالمية، وهو ما يرجع في جانب منه إلى القواعد الصارمة التي تنظم مدى انكشاف المصارف لمخاطر القطع الأجنبي. ومع ذلك، يُتوقع أن يسجل النمو بعض الانخفاض في الفترة القريبة المقبلة، لأن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والإقليمي قد يؤثر على معدل نمو الصادرات غير النفطية والمقبوضات من تحويلات العاملين. غير أن التأثير السلبى المحتمل يقتصر على نطاق محدود، نظرا لاستمرار نمو هذه التدفقات بمعدل متواضع بدءا من مستوى خفيض، مما يحد من احتمالات تناقص الطلب عليها مقارنة بالتناقص الممكن لو أن نمو هذه التدفقات كان مسايرا لارتفاع أسعار النفط. وإضافة إلى ذلك، توجد فرصة كبيرة لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة عائدات السياحة، وهما الآن في مستويات منخفضة مقارنة بميزة التكلفة النسبية التي تتمتع بها سوريا. وسوف يساعد تناقص أسعار الواردات النفطية أيضا في تعزيز المركز الخارجى.

٣- ويسهم النفط مساهمة كبيرة في النمو وإيرادات المالية العامة وعائدات القطع الأجنبي. وأثناء الذروة النفطية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، أسهم النفط بأكثر من ٧٠% من الصادرات ونحو ٥٠% من إيرادات المالية العامة. غير أن الإنتاج النفطي الحالي لا يلبي الاحتياجات المحلية نظرا لسرعة نمو الطلب لأغراض الاستهلاك المحلي، مما جعل سوريا تعود إلى مركز المستورد الصافي للنفط في عام ٢٠٠٧. وسوف تتراجع مستويات الإنتاج تدريجيا وتتضّب الاحتياطات بحلول عام ٢٠٣٠ ما لم يتم التوصل إلى اكتشافات نفطية أخرى. وترتكز خطط السلطات السورية على إقامة الأسس الاقتصادية لنمو قابل للاستمرار في القطاعات غير النفطية، رغم زيادة أنشطة التنقيب في الآونة الأخيرة مع استمرار طرح مناقصات للتنقيب في مواقع إضافية، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى استكشافات نفطية في المستقبل.

سياسة المالية العامة والإصلاحات

٤- وحققت المالية العامة نتائج فاقت التوقعات السابقة، حيث سجل العجز الكلي للمالية العامة ١,٢% و ٣,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي. والأهم من ذلك أن رصيد المالية العامة عدا الإيرادات النفطية سجل تحسنا بواقع ٧ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. وجاءت هذه النتيجة المواتية عن طريق خفض المصروفات الجارية والرأسمالية عن المستوى المتوقع، رغم ضغوط الموازنة التي يفرضها وجود عدد كبير من اللاجئين العراقيين. وفي نفس الوقت، ارتفعت الإيرادات غير النفطية المُحصّلة، وهو ما يرجع في الأساس إلى زيادة الضرائب غير المباشرة وفوائض المؤسسات العامة، مما ساعد بدوره في موازنة الأثر المترتب على تحرير التعرفة الجمركية. وحسب المؤشرات الأولية، ستظل نتائج الرصيد الكلي للمالية العامة مستقرة في عام ٢٠٠٨ بينما يزداد انخفاض نسبة المصروفات الجارية من إجمالي الناتج المحلي. وقد ساعدت التعديلات الكبيرة التي أجريت في أسعار الوقود في مايو/أيار ٢٠٠٨ على تخفيض دعم الوقود وتقليص وارداته. وبينما اقتضت هذه التعديلات زيادة الأجور في القطاع العام بنسبة بلغت ٢٥% تعويضا عن ارتفاع أسعار الوقود وسعيا للاحتفاظ بكوادر الخدمة المدنية الماهرة، فقد استمرت السيطرة على فاتورة أجور القطاع العام التي تشهد تناقصا مستمرا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. أما مستوى الدين العام فهو منخفض وقد ازداد انخفاضا حتى بلغ ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية عام ٢٠٠٨.

٥- وستظل سياسة المالية العامة محكومة في عام ٢٠٠٩ بغية تعزيز المكاسب المحققة مؤخرا. وتتوخى الموازنة الجديدة تكثيف جهود السلطات استعدادا لمواجهة انخفاض الإيرادات النفطية، ومن هنا يُتوقع أن تحقق خفضا إضافيا في رصيد المالية العامة غير النفطي بمقدار نقطة مئوية واحدة عن طريق كبح المصروفات الجارية والرأسمالية. وتنتظر السلطات في إتاحة تحويلات نقدية تستهدف المستحقين وإدخال مزيد من التعديلات على أسعار الوقود، إذا اقتضت الحاجة، تمشيا مع خطتها الرامية إلى إلغاء الدعم بحلول عام ٢٠١٠. وترى السلطات أن ضريبة القيمة المضافة مصدر أساسي للإيرادات يكفل تحييد الأثر المترتب على تناقص الإيرادات النفطية، وتحرص على التأكد من توافر الشروط الأساسية اللازمة لإنجاح تطبيق الضريبة، بما في ذلك تحسين ممارسات الفوترة. ويجري إصلاح الإدارة الجمركية في إطار مشروع مع الاتحاد الأوروبي بينما يتولى صندوق النقد الدولي ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) تقديم المساعدة اللازمة لتحديث عمليات الموازنة العامة، بما في ذلك إنشاء إطار للإنفاق متوسط الأجل. وتأتي العملية الجارية لتنفيذ نظام متكامل لتكنولوجيا المعلومات كخطوة مهمة صوب تحسين إدارة النفقات من خلال حساب خزانة واحد.

سياسات النقد والصرف

٦- تتسم السياسة النقدية بطابع الحذر ويعمل مصرف سورية المركزي جاهدا على إجراء إصلاحات في النظم المؤسسية والنقدية. وقد أحرز تقدم كبير في اثنين من أهم أولويات الإصلاح، وهما استحداث أدوات للإدارة النقدية تسترشد بآليات السوق وتقوية التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وأصدرت أذون خزينة من خلال مزادين تجريبيين ناجحين في يوليو/تموز ٢٠٠٨، ومن المقرر بدء إقامة مزادات منتظمة لهذه الأذون في عام ٢٠٠٩. وفي نفس الوقت، ينظر المصرف المركزي في إصدار شهادات إيداع خاصة به لامتصاص السيولة الزائدة إذا ما تأخر إطلاق المزادات المقررة. وبدأت المناقشات حول تحويل أصول الدولة المقومة بالقطع الأجنبي والمودعة لدى المصرف التجاري السوري إلى مصرف سورية المركزي، والمزمع أن تستكمل هذه العملية في عام ٢٠٠٩. ويجري العمل على إنشاء إطار للسيولة ويقوم المصرف المركزي بتنفيذ إصلاحات لتحديث عملياته، والتوسع في قدراته البحثية، وتعزيز إدارة المخاطر في القطاع المالي.

٧- وتنتظر السلطات بالإيجاب إلى التجربة التي خاضتها مع نظام ربط العملة بحقوق السحب الخاصة والذي يقوم بعمل الركيزة النقدية الموثوقة. وتمثل قوة نمو الصادرات وارتفاع الاحتياطيات الدولية دليلا على

احتفاظ الاقتصاد بالقدرة التنافسية وتأكيدا إضافيا لملاءمة النظام الحالي. وقد تعززت ثقة السوق وتحقق استقرار سعر الصرف بفضل تحرير التعامل بالقطع الأجنبي، مما ساعد بدوره في كبح الضغوط التضخمية.

القطاع المصرفي

٨- يتمتع الجهاز المصرفي بمستوى جيد من الرسمة والاعتمادات الاحتياطية، كما يجري تعزيز الرقابة المصرفية حتى يصبح أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات. وقد بدأ الترخيص بعمل البنوك الخاصة منذ عام ٢٠٠٤ وأصبحت تمثل ٢٠% تقريبا من مجموع الأصول المصرفية. ورحبت السلطات بالتقييم والتوصيات الصادرين عن فريق "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP)، وقد سارعت باتخاذ إجراءات لاعتماد عدد كبير من هذه التوصيات. وعلى سبيل التحديد، تعكف مصارف الدولة على تحسين نظم إبلاغ البيانات وإعداد خطط لإعادة الهيكلة تحدد أولوياتها في مجال الإصلاح. وتم تعزيز الرقابة المكتتبية والميدانية وأدى دخول المصارف الخاصة والأجنبية إلى خلق مزيد من الحوافز لتحسين مراقبة التكاليف والربحية لدى مصارف الدولة.

٩- وتقدر السلطات السورية ما يقدمه صندوق النقد الدولي من تحليل ومشورة، كما تقدر الروح البناءة التي سادت المناقشات. وبالأسالة عن سلطات الجمهورية العربية السورية، أود توجيه الشكر لفريق خبراء الصندوق على جهوده التي تحظى منا بكل التقدير.